



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المراكز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

المرجع : 2018/.....

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

المديونية الخارجية في الجزائر: واقع و آفاق

مذكرة مكملة لـ لـ شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ (ة):

د. ريفي هشام

إعداد الطلبة:

- ﴿ بن خالد أحالم
- ﴿ تمران أحالم

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المراكز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	بولعراس سفيان
مناقش	المراكز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	دراعو عز الدين
مشرفا ومقررا	المراكز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	د. ريفي هشام

السنة الجامعية: 2017-2018



دُعَاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا لَا تَؤَاخِذنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَئْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا
وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَأَعْفُ عَنَا وَأَغْفِرْ لَنَا وَأَرْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ"

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سُورَةُ الْبَقَرَةِ الآيَةُ 286.

"يَارَبِّ إِذَا أَعْطَيْتَنِي مَا لَا فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْخُذْ سَعَادَتِي وَإِذَا أَعْطَيْتَنِي قُوَّةً فَلَا تَأْخُذْ عَقْلِي وَإِذَا أَعْطَيْتَنِي نِجَاحًا فَلَا
تَأْخُذْ تَوَاضُعِي وَإِذَا أَعْطَيْتَنِي تَواضِيعًا فَلَا تَأْخُذْ إِعْتِزَازِي بِكَرَامَتِي، وَاجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا أَعْطُوكُمْ شَكْرًا،
وَإِذَا أُوذِنُوكُمْ فَصَبَرُوكُمْ وَإِذَا أَذْنَبْتُكُمْ اسْتَغْفِرُوكُمْ وَإِذَا إِنْقَلَبْتُ بِهِمُ الْأَيَّامَ اعْتَبَرُوكُمْ..."

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

"مَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ".

صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ

اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنَا نَصَابَ بِالْغَرُورِ إِذَا نَجَحْنَا وَلَا بِالْيَأسِ إِذَا أَخْفَقْنَا وَذَكْرُنَا إِنَّ الْإِخْفَاقَ هُوَ التَّجْرِيَةُ
تَسْبِيقُ النَّجَاحِ.

كلمة شكر

"لَئِنْ شَكَرْتُمْ لِأَزِيدُنَّكُمْ"

سورة إبراهيم الآية 7.

فالشكر الأول والأخير لله العلي العظيم الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل، نحمده كل الحمد على مدننا بالصحة والعزمية لإتمامه فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

"إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ" سورة يس الآية 82.

نتقدم بالشكر الجليل و فائق التقدير والإحترام و عظيم الامتنان إلى الأستاذ ريفي هشام الذي لم يدخل علينا بنصائحه و توجيهاته القيمة و النيرة و على قبوله للإشراف علينا.

جزاك الله خيراً أستاذنا... و أدامك ذخراً للجامعة الجزائرية.

كما نتشرف بالتوجه بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى كل من قدم لنا المساعدة من قريب أو من بعيد طيلة إنجازنا هذا العمل المتواضع و لو بكلمة.

إهـداء

بسم الذي خلق القلم و علم الإنسان مالم يعلم
أحمد الخالق على المنة و العطاء
و أصلی على سيد الخلق
و أتقدم باقصى كلمات الشكر أحلى و أغلى البشر لزهرة العمر أمي الغالية
إلى من كل و تعب ليغيل و يسد الحاجات و يلبى الرغبات أبي الحبيب
إلى أخ كان لي خير رفيق إلياس و عبد الباقي و هلال و شهاب سدد الله خطاهم
إلى شمعات كانت لي خير مضيء في عتمة الحياة خديجة سمية انصاف هاجر و أبنائهم
إلى رفيق الدرب زوجي أمين و كل عائلته المصونة الأبوين علاوة و نورة ، أسامة و أنيس
يوسف و خالد و زوجته كريمة
و علي أن لا أكون مجحفة فمني جزيل الدعاء بالخير لمن كان لي طوال هذا العام معين
الأب علاوة
إلى صديقة بدأت معها هذه الرحلة و ها نحن ننهيها معاً رفيقتي أحلام
إلى صديقاتي العزيزات: خولة، رميساء، سلمى، ريان، نادية، بشري و نور
و آخريات على القلب عزيزات عذرا إن كان مني سهو في حق أسماء

أحلام بن غالـم



إهـ داع

الحمد لله الذي وفقنا لهذا و لم نكن لنصل إليه لو لولا فضله علينا.
والذي رحمه الله

يا من كلله الله بالهيبة والوقار و علمني العطاء بدون إنتظار
وحصد الأشواك عن دربي ليهد لي طريقا مليئة بالأنوار
إلى من أفقده في مواجهة الصعب و لم تمهله الدنيا لأرتوى من حنانه...

"أبى الغالى": علاوة

والتي أダメها الله تاجا فوق رأسي

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب و الحنان و التفاني...

إلي بسمة الحياة و سر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بسلم جراحي

"أمي الغالية: زهية"

أخي و رفيق دربي

إن هذه الحياة بدونك لا شيء معك أكون أنا و بدونك أكون مثل لا شيء...
إلى من غمرني بموافقه النبيلة و تطلع لنجاحي بنظرات الأمل...

أُخى: فوزى

أخواتي العزيزات

إلى من بهم أكبر و عليهم أعتمد... إلى شموع متقدمة تثير ظلمة حياتي... .

إلى من عرفت بهم معنى الحياة...

أخواتي

إحسان و زوجها عبد الحفيظ وأولادها: أيمن و أكرم و الكتوتة الصغيرة لينا
نعيمة وزوجها شاكر

إخلاص و زوجها سليم والكتكوت الصغير قصي

نبيلة وزوجها عبد السلام و الكتوة الصغيرة شهد

و أختي الكبرى رحمها الله "سهام"

إلى الواتي تسكن صورهن و أصواتهن أجمل اللحظات و الأيام التي عشتها صديقائي
إلى كل من سقط إسمه سهوا من قلمي

أحلام تمرانٌ



الملخص:

عانت الجزائر، كغيرها من الكثير من الدول، من أزمة مديونية خارجية خانقة كان من بين أسبابها العجز التي ميز رصيد ميزان مدفو عاتها. ورغم نجاحها في تقليص مديونيتها الخارجية إلى مستويات متدنية جداً نتيجة التسديد المسبق للديون بفضل إرتفاع إيرادات المحروقات الناتج عن إرتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة، إلا أن الأزمة النفطية الراهنة والتي بدأت منذ النصف الثاني من سنة 2014 وما أدى إليه من عودة العجز إلى ميزان المدفو عات يدفع إلى القلق بشأن العودة إلى خيار الإستدانة الخارجية مع إستمرار العجز واستنفاذ إحتياطي الصرف الذي لعب دوراً جد هاماً في تغطية العجز حتى الآن.

الكلمات المفتاحية: المديونية الخارجية للجزائر، الأزمة النفطية الراهنة، ميزان المدفو عات، الصادرات خارج المحروقات، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Résumé:

L'Algérie, comme beaucoup d'autres pays, a souffert d'une grave crise de la dette extérieure, un de ses causes était le déficit qui caractérisait le solde de sa balance des paiements. En dépit de son succès dans la réduction de la dette extérieure à très bas niveaux en raison de prépaiement de la dette grâce à la haute revenu des carburants résultant de l'augmentation des prix du pétrole au cours de cette période, mais la crise actuelle du pétrole, qui a débuté au second semestre de 2014 a conduit au retour du déficit à la balance des paiements versés à se soucier du retour à l'option d'emprunt à l'étranger avec la poursuite du déficit et l'épuisement des réserves de change, qui a joué un rôle très important dans la couverture du déficit jusqu'à présent.

Mots-clés: Dette extérieure de l'Algérie, crise pétrolière actuelle, balance des paiements, exportations non-hydrocarbures, investissements directs étrangers.

Abstract:

Algeria, like many other countries, suffered from a severe external debt crisis, one of its reasons was the deficit that characterized its balance of payments. Although it succeeded in reducing its external debt to very low levels as a result of the pre-payment of debts due to the increase in hydrocarbon revenues resulting from the increase in oil prices during that period, the current oil crisis, which started in the second half of 2014 and led to the return of the deficit to the balance of payments push to concern about the return to the option of external borrowing with the continuation of the deficit and the depletion of exchange reserves, which played a significant role in covering the deficit so far.

Keywords: Algeria's external debt, current oil crisis, balance of payments, non-hydrocarbon exports, foreign direct investment.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	دعاة
	كلمة شكر
	الإهداء
II-I	فهرس المحتويات
IV-III	قائمة الجداول و الأشكال
أ - ب	المقدمة.....
17-01	الفصل الأول: الإطار النظري حول المديونية الخارجية
01	تمهيد الفصل.....
02	المبحث الأول: ماهية المديونية الخارجية.....
02	المطلب الأول: نشأة المديونية الخارجية.....
03	المطلب الثاني: مفهوم المديونية الخارجية.....
05	المبحث الثاني: أسباب ، آثار و مؤشرات المديونية الخارجية.....
05	المطلب الأول: أسباب اللجوء للمديونية الخارجية.....
08	المطلب الثاني: آثار المديونية الخارجية.....
14	المطلب الثالث: مؤشرات المديونية الخارجية.....
17	خلاصة الفصل.....
37-18	الفصل الثاني: المديونية الخارجية في الجزائر بين الماضي و الحاضر
18	تمهيد الفصل.....
19	المبحث الأول: المديونية الخارجية في الجزائر قبل 2005.....
19	المطلب الأول: أسباب الدين الخارجي في الجزائر.....
20	المطلب الثاني: آثار المديونية الخارجية في الجزائر.....
25	المطلب الثالث: تطور الديون الخارجية في الجزائر قبل 2005.....
25	الفرع الأول: مراحل تطور الديون الخارجية.....
29	الفرع الثاني: تطور نسب الديون الخارجية.....
32	المبحث الثاني: المديونية الخارجية في الجزائر بعد 2005.....
32	المطلب الأول: تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2013-2006
35	المطلب الثاني: تطور الديون الخارجية خلال الفترة 2006 – 2013
37	خلاصة الفصل.....
54-38	الفصل الثالث: آفاق الاقتصاد الوطني الجزائري و مخاطر العودة إلى المديونية الخارجية
38	تمهيد الفصل.....
39	المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التطورات الحالية.....
39	المطلب الأول: أسباب الأزمة النفطية الراهنة.....
40	المطلب الثاني: تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الوطني.....
44	المبحث الثاني: مخاطر عودة الجزائر إلى المديونية الخارجية و سبل تحسين رصيد ميزان المدفوعات.....
44	المطلب الأول: طبيعة مخاطر العودة إلى المديونية الخارجية.....
46	المطلب الثاني: سبل تحسين رصيد ميزان المدفوعات.....
47	الفرع الأول: تشجيع الصادرات خارج المحروقات.....



49	الفرع الثاني: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.....
54	خلاصة الفصل.....
56-55	الخاتمة.....
59-57	المراجع.....

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة تطور معدلات التضخم بالبلدان المختلفة مع مثيلاتها في البلدان الصناعية خلال الفترة 1970-2001	11
02	التحويل الصافي للموارد إلى البلدان المختلفة الأكثر مدمونة خلال الفترة 1988-1980	12
03	تطور العجز في الحساب الجاري للبلدان المختلفة خلال الفترة 1970-1995	13
04	متوسط معدل النمو السنوي في البلدان المختلفة خلال الفترة 1985-2003	14
05	تطور الطاقة الذاتية للاستيراد في الجزائر خلال الفترة 1970-1994	21
06	تطور الإنتاج الصناعي و الطاقة الإنتاجية خلال الفترة 1984-1991	22
07	تطور نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1973-1993	23
08	العلاقة بين معدل الإنفاق و معدل خدمة الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 1973-1993	24
09	تطور المستوى العام لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 1986-1993	24
10	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1985-1990)	27
11	تطور مخزون الديون الخارجية للجزائر للفترة (1995-2005)	28
12	تطور نسبة الاحتياطات إلى الديون الخارجية للفترة (1994-2005)	31
13	أسعار النفط الجزائري (صهاريج بلاند) خلال الفترة 2004-2013	32
14	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية	33
15	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	33
16	إجمالي الإنفاق الداخلي	34
17	الإيرادات و النفقات	34
18	النفقات العمومية	35
19	قيمة الديون الخارجية خلال الفترة 2014-2016	46
20	تراجع إحتياطات الصرف خلال الفترة 2004-2016	46
21	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 2001-2016	50

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التطور النسبي للديون إلى الصادرات والديون إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005-1994)	30
02	تطور الدين الخارجي الجزائري من 2006 إلى 2013	35
03	أسعار النفط الجزائري (صهاري بلاند) من 2014 إلى 2017	39
04	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2004-2016	45
05	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2004-2016	46
06	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2004-2016	47
07	تطور بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2001-2016	51

المقدمة

مقدمة عامة:

إن مشكلة المديونية باتت مسألة دولية، و هي تتعكس سلبا على المدينين و إذا لم يتم معالجتها من الجذور فإن إنعاكستها السلبية ستشمل الجميع و بإعتبار أن الحديث يجري عن مكافحة الفقر و التخلف فإنه ينبغي على المجتمع الدولي البحث عن حلول طويلة الأجل و دائمة لمشكلة المديونية و لكافة المشاكل الحاصلة في الوقت الراهن.

والجزائر تعتبر من بين هذه الدول حيث عاشت فترة من هذه الظاهرة و عانت من سلبياتها و إنعكست على مختلف المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية و الحكم أن الإقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمورد شبه وحيد للإيرادات من العملة الصعبة فإن تأثر الصادرات بالأزمات النفطية سيؤثر بدون شك على مختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية.

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

"ما هو واقع ومخاطر المديونية الخارجية في الجزائر؟"

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي إنعاكست المديونية الخارجية على الدول؟
- ما هو واقع المديونية الخارجية في الجزائر؟
- ما هي مخاطر المديونية الخارجية التي تحيط بالجزائر؟

الفرضيات:

لمعالجة إشكالية البحث تم الإعتماد على الفرضيات التالية:

✓ تنطوي المديونية الخارجية على العديد من السلبيات على الدول التي تعاني من هذه الظاهرة.

✓ شهدت المديونية الخارجية في الجزائر إنخفاضاً كبيراً خلال السنوات الماضية.

✓ تحيط بالجزائر عدد من العوامل التي تشكل خطراً لإرتفاع المديونية الخارجية.

أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

• أنها تعالج موضوع في غاية الأهمية وهو موضوع المديونية والتي مازالت الكثير من الدول تعاني منها.

• البحث في المخاطر المحيطة بالإقتصاد الجزائري والتي يمكن أن تدفع إلى العودة إلى خيار الإستدانة الخارجية.

أما عن أسباب اختيار هذا الموضوع فتكمن في:

• محاولة معرفة مخاطر ظاهرة المديونية الخارجية.

• محاولة معرفة ما هو واقع المديونية الخارجية في الجزائر في الوقت الراهن و مستقبلا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

• محاولة معرفة الواقع الحقيقي للدين الخارجي الجزائري.

• محاولة معرفة هلالجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة في مأمن من العودة إلى خيار الإستدانة الخارجية.

• الوصول إلى توصيات على أساس النتائج المتوصل إليها.

منهج الدراسة و مصادر البيانات المستخدمة:

فيما يخص المنهج المتبعة في هذه الدراسة فقد اتبعت الباحثتان المنهج الوصفي و التحليلي. و تم استخدام العديد من مصادر البيانات المستخدمة في هذا البحث من منظمة الدول المصدرة للنفط، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، بنكالجزائر.

أقسام الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول:



الفصل الأول: الإطار النظري حول المديونية الخارجية.

الفصل الثاني: المديونية الخارجية في الجزائر بين الماضي و الحاضر.

الفصل الثالث: آفاق الاقتصاد الوطني الجزائري و مخاطر العودة إلى المديونية الخارجية.

صعوبات الدراسة:

نظرا لحداثة الموضوع و صعوبته نوعا ما واجهتنا العديد من المشاكل لإعداد هذا البحث أهمها عدم توفر مراجع تتحدث عن مخاطر العودة إلى خيار الإستدانة الخارجية في ظل تداعيات الأزمة النفطية الراهنة.



الفصل الأول :
الإطار النظري
حول المديونية
الخارجية

تمهيد الفصل:

ظهرت مشكلة المديونية الخارجية لكثير من الدول النامية المدينة في السنوات الماضية كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر ومستقبل التنمية الإقتصادية في هذه البلدان، بل أصبحت لبعضها أزمة حقيقة تهدد الإستقرار الإقتصادي و الاجتماعي و السياسي بشكل مباشر. وسوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى المديونية الخارجية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : ماهية المديونية الخارجية.

المبحث الثاني : أسباب ، آثار و مؤشرات المديونية الخارجية.

المبحث الأول : ماهية المديونية الخارجية

بسبب هشاشة إقتصاد دول العالم الثالث أو مايعرف بالدول النامية جعل منها موقع لجملة من المشاكل الإقتصادية، و لحلها نشأ مايعرف بالمديونية الخارجية لتعطية العجز الذي تعاني منه هذه الأخيرة. وسنحاول إعطاء نشأة و تعاريف للمديونية الخارجية في المطالب التالية.

المطلب الأول : نشأة المديونية الخارجية

لو نظرنا إلى وضع الاقتصاد العالمي في فترة الثمانينات لوجدنا بأن كل المؤشرات والدلائل الواقعية قد إعتبرت أن فترة السبعينات هي الإمتداد الطبيعي لكل التطورات التي حصلت على الساحة الإقتصادية خلال الفترة الأولى من السبعينات بالقياس مع ماحصل خلال فترة الثمانينات. ولقد ساهمت السياسات في البلدان الصناعية في سرعة الإنبعاث الاقتصادي من الكساد الذي حصل بعد مايطلق عليه بهزة النفط الأولى أو بصدمة أسعار النفط عام 1974 التي أدت أيضاً إلى حصول معدلات مرتفعة في التضخم في أواخر العقد المذكور وقد إتبع الكثير من البلدان الصناعية سياسة نقدية ميسرة نجم عنها أسعار فائدة حقيقة منخفضة ، بل ولربما هي سلبية في بعض البلدان أثناء عقد السبعينات أما التدفقات الكبيرة في رؤوس الأموال الدولية فقد نجمت عن إعادة تدوير(Recycling) فوائض الدول المصدرة للنفط ولكن الاتجاه التصاعدي توقف بعثة بحدوث هزة النفط الثانية التي حصلت على أسعار النفط للفترة 1979-1980 و بإتباع سياسة نقدية مشددة بصورة عادة في البلدان الصناعية الكبيرة وبين أواخر عقد السبعينات و أوائل عقد الثمانينات إرتفاع الدولار الحقيقي بسعر الفائدة السائدة فيها بين المصارف في لندن الليبر(liber) (من 1%) إلى (6%) وتباطأ النمو والتجارة بصورة حادة وإنخفضت أسعار النفط وغيره من السلع وعاني مصدره هذه الأصناف و أولئك الذين يعتمدون على تحويلات العمال المستمرة من الصادرات من نكسات وقد اتصفت هذه الفترة بقليل من التعاون بين الدول الصناعية الكبيرة في سياق صياغة السياسات.¹

وقد ظهرت مشكلة المديونية والديون الدولية في عقد السبعينات والتي كان من شأنها أن تنتقل إلى كافة بلدان العالم وأصبحت المشكلة الدولية رقم (1) على قائمة قمة المشاكل الإقتصادية وقدرت الدول على الإيفاء بالالتزامات المالية على الساحة الإقتصادية الدولية إذ قام عدد كبير من البلدان النامية بالإقتراض لزيادة الاستهلاك والإستثمار في مشروعات مشكوك فيها حسب رأي البنك الدولي والدراسات التي إعتمدها بهذا الخصوص خلال نهاية فترة الثمانينات وبداية التسعينات ومنها تقرير التنمية في العالم لعام 1991 الذي كان تحت عنوان تحديات التنمية كما أن الإقتراض كان لتمويل النفط المستورد (الذي

¹ غازي عبد الرزاق النقاش: "التمويل الدولي" ، دار وائل للنشر، الأردن، ط 3، ص ص : 193-195.

كان مدعوماً لذلك) وقد زاد حجم الإقراض المصرفي الدولي بما يقارب من (700) في المائة خلال العقد ووصل إلى نحو (700) مليار دولار ولم تقدم معظم التجاريين للبلدان النامية إلا القليل و للتحري عن كيفية استخدام القروض و إنعمدوه عوضاً عن ذلك على ضمانت السيادة (الحكومات) ولعل إنتاجية الاستثمار في البلدان ذات الدخل المنخفض قد انخفضت بمقابلة الثلث بين عقد السبعينات والسبعينات أما دينها الخارجي فقد تناهى من 63 مليار دولار عام 1970 إلى 562 مليار دولار في عام 1980 وقد برزت أزمة الديون في وقت تسببت فيه صدمات وهزات الكساد العالمي وأسعار الفائدة الحقيقة المرتفعة ومعدلات التبادل التجاري في مطلع الثمانينات في مشكلات حادة تتعلق بخدمة الديون بالنسبة للدول المديونة ديناً باهضاً أو كبيراً ونمط مدفوعات الفوائد المستحقة على البلدان النامية بنسبة 40% في المائة في فترة 1970 - 1973 ووصلت إلى 14 مليار دولار هو حوالي 3,2% من ناتجها الوطني الإجمالي بالمقارنة بأقل من 1% قبل سنين لغير وفي عام 1982 أعلنت المكسيك من جانبها تأجيل سداد الديون واضطرر كثير من البلدان الأخرى إلى دخول في اتفاقيات لاعادة هيكلة الديون مع الدائنين الرسميين والبنوك التجارية وبحلول عام 1982 كانت البنوك التجارية قد وضعت فعلاً حداً لقووها الإختيارية لمعظم البلدان النامية أما المجموع الكلي للتحويلات المالية الصافية في الدول النامية وهو يمثل مصروف فعلاً من القروض الطويلة الأجل مطروح منه جملة خدمة الديون.

المطلب الثاني: مفهوم المديونية الخارجية

من الضروري أن نحدد ما المقصود بالمديونية الخارجية. وذلك لأن الأرقام الفعلية للمديونية المستحقة على الدول النامية تتجاوز بكثير ما تشير إليه البيانات الإحصائية التي تنشرها المصادر المحلية أو الدولية عن الديون الخارجية لبلد ما أو مجموعة من الدول.

والمقصود بالدين الخارجي هي تلك التي إفترضها اقتصاد وطني ما والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتقرعة عنها أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة لطالما أن الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة.¹

ونظراً لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية فقد إشتراك كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E) والبنك العالمي (BM) في إعداد معجم

¹ وهيءة السليماني: "إدارة المديونية"، دار الإبتكار للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1 ، 2016 ، ص: 21

يعتبر ضرورياً لفهم مشكلة المديونية وحسب تعريف IWGEDES¹ للديون الخارجية الذي تبناه هذا المعجم فإن:

إجمالي الديون الخارجية يساوي في تاريخ معين مبلغ الإلتزامات التعاقدية الجارية التي تقضي إلى عملية دفع يقوم بها مقيمو بلد لصالح غير المقيمين به. والتي تتضمن الإلتزام بتسديد أصول الديون مرفوعاً بالفوائد أو من دونها أو تسديد الفوائد مع الأصل أو دونه.¹

ويقصد بالمديونية تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في إتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة. وعند إنقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية ويكون سبب هذا الإنقطاع في أغلب الأحيان راجحاً إلى عدم قدرة البلد على الوفاء بإلتزاماته الخارجية.²

وحددت مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة 1988 المديونية والديون الخارجية على أنها قيمة الإلتزامات القائمة والموزعة في أي فترة من الزمن للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس وهذا التعريف الواسع للديون الخارجية يتطلب نظام من لتدوين وإدارة الديون ، ويتطلب المعرفة الكاملة لكافة الإلتزامات المالية الخارجية للدولة. والتي تشمل ديون الحكومة ، ديون البنك المركزي. وديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة أو الغير المضمونة من طرف الحكومة . وتشمل كذلك العمليات المالية الأخرى الأعوان الاقتصاديون مثل: الاستثمار المباشر.

ولضمان إدارة جيدة للديون يجب عدم إغفال أي من المكونات الأساسية للمديونية . ما يستوجب استخدام تعريفاً ضيقاً* للمديونية يشمل كل الديون المتوسطة وطويلة الأجل المستحقة على الحكومة أو مضمونة من طرفيها. وهذا يتضمن ديون القطاع الخاص لأنها تخضع لنفس القوانين والترتيبيات المتعلقة بالديون المستحقة على القطاع العام.

إن التعريف الموسع للمديونية يمكن أن يضيف الديون الحكومية قصيرة الأجل وكذلك ديون القطاع الخاص غير المضمونة.³

¹ مصطفى يوسف كافي: "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة الشركات"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1، 2012، ص: 62.

² فحاييرية آمال: "أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا - عدد 3.

³ "إدارة الديون الخارجية": سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون - يونيو/حزيران، 2004، ص: 05 .

* يستخدم المؤلف مصطلح ضيقاً لكن إرتأينا أن المصطلح الأنساب هو واسعاً.

المبحث الثاني: أسباب ، آثار و مؤشرات المديونية الخارجية

لم تكن المديونية الخارجية التي قيدت الدول النامية التي لجأت لها ولدت الصدفة بل كانت لمجمل الظروف التي عانت منها هذه الأخيرة، سواء كانت داخلية أو خارجية ، حيث لجأت لها لحل الأزمات الإقتصادية التي وقعت فيها.

سنتناول في هذا المبحث أسباب و آثار و مؤشرات المديونية الخارجية.

المطلب الأول: أسباب اللجوء للمديونية الخارجية*

و تتمثل أسباب أزمة الديون الخارجية في مجموعتين، الأولى: داخلية: و التي تمثلت بزيادة عجز في الموازنين العامة، و العجز في ميزان المدفوعات، و التي أدت إلى سياسات نقدية توسعية لتمويل هذه العجوزات مما كان له في النهاية أثر على ارتفاع الأسعار، الثانية: خارجية و التي تضم ثلاثة مجموعات: الأولى الزيادة السريعة في أسعار الفائدة بالأسواق المالية الدولية، و الكساد العالمي، توسيع أسواق التصدير أمام الصادرات العربية، و تضم المجموعة الثانية عوامل تمثل بانخفاض شروط التبادل التجاري بين الدول العربية و الصناعية، و تتألف المجموعة الثالثة من تدفقات التمويل الخارجي خاصة من البنوك التجارية التي كانت تنمو بسرعة، و بآجال استحقاق متزايدة القصر:

أولاً: الأسباب الداخلية

1- العجز في الموازنين العامة:

من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في الموازنة العامة (العجز الداخلي) نتيجة للإختلالات الهيكلية -الجانب الحقيقي- و التي أدت إلى توسيع نقدى، و من ثم إلى ارتفاع معدلات الأسعار في هذه الدول -الجانب النقدي-، يعرف العجز عادة بأنه الفرق السالب بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، و لقد واجهت الدولة العربية خاصة المتوسطة و المنخفضة الدخل عجزاً مالياً نتيجة لتزايد الإنفاق الحكومي مع بداية الثمانينيات، و الذي تزيد بمعدل سنوي حوالي 20% عام 1979 و 37% عام 1987، و يعود ذلك إلى التوسيع الكبير في النفقات الحكومية من جهة، و إلى قصور الإيرادات المحلية بالإضافة إلى انخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى، و لقد أدت هذه العوامل إلى عجز مستمر في ميزانية دول هذه المجموعة (متوسطة و منخفضة الدخل) بلغت نسبة 15,5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1979 انخفض إلى 10,5% عام 1986، و بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط فإنه على الرغم من تزايد العجز في موازنين العامة لهذه الدول إلا أنه ما زال

¹ مجدى محمود شهاب: "الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية"، الدار الجامعية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ص ص 33-22.

* تتعلق هذه الأسباب بالدول العربية.

أقل حدة و تأثيراً منه في الدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل، و ترجع الزيادة في العجز في دول هذه المجموعة إلى انخفاض أسعار النفط، و من ثم انخفاض عائد الصادرات، و التي تشكل حوالي 90% من الإيرادات الكلية من جهة، و لعدم قدرة هذه الدول على تخفيض الإنفاق نتيجة لخطط التنمية التي سارت عليها هذه الدول من جهة أخرى، و يجب الإشارة إلى أن العجز في الميزانيات الحكومية في الدول النفطية قد لا يؤدي بالضرورة إلى تفاقم أزمة مديونية لهذه الدول، و ذلك نتيجة للإحتياطيات الكبيرة، و الإستثمارات طويلة الأجل التي تملكتها هذه الدول مقارنة بالقروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها.

2- العجز في ميزان المدفوعات:

أحد العوامل الداخلية الأخرى التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية هو العجز المستمر في ميزان مدفوعات الدول العربية المدينة و خاصة المتوسطة و المنخفضة الدخل، و لاشك أن ميزان المدفوعات بما يعكسه من بنود و أعباء و موارد يمثل صورة صادقة للإقتصاد القومي و خاصة درجة إفتتاحه على العالم الخارجي، و لقد عانت الدول العربية المتوسطة و المنخفضة الدخل في الحساب الجاري و التجاري خلال الفترة 1975-1986، حيث أن النمو الذي حدث في المديونية الخارجية لهذه الدول كان مواكباً للعجز في الحساب الجاري لموازين المدفوعات، و لقد سجلت الحسابات الجارية لمجموعة الدول المتوسطة الدخل عجزاً مستمراً، بلغ حوالي 7,3 بليون دولار عام 1984، بينما لم يزد العجز في الدول المنخفضة الدخل (الأقل نمواً) عن 900 مليون دولار في العام نفسه و لقد بلغ العجز مثلاً في الحساب الجاري حوالي 62,2% من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن عام 1986، و 15,2% في مصر و 51,3% في اليمن الجنوبي و 38,1% في اليمن الشمالي.

و على الرغم من التحسن النسبي في الأداء خلال الفترة 1986-1987 فإن موازين مدفوعات دول هذه المجموعة لا تزال تعاني من إختلالات مزمنة تتمثل في توالي ظهور العجز في موازين الجارية و التجارية، الأمر الذي يستدعي البحث عن مصادر للتمويل و إلى الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الإختلالات التي تقف وراء العجز. و تلعب التحويلات الخاصة و الرسمية إلى دول هذه المجموعة دوراً بارزاً في تغطية جزء من العجز في موازين السلع و الخدمات، و يجري تغطية الجزء الأخير بوساطة الإستثمارات الأجنبية أو الإقتراض من الخارج، مما قاد إلى تراكم المديونية الخارجية في هذه الدول، و تعاظم عبء خدماتها، فأدى في العديد منها إلى ظهور المتأخرات، و وبالتالي زيادة الضغوط على موازين المدفوعات.

ثانياً: الأسباب الخارجية

هناك أسباب أخرى أدت إلى تزايد حجم الديون الخارجية العربية مثل تدهور شروط التبادل التجاري للدول العربية بالإضافة إلى اتساع القروض من البنوك التجارية و الذي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الفائدة.

1- الكساد و تدهور شروط التبادل التجاري:

لقد أدى تبني الدول الصناعية لبعض السياسات الإنكمashية في نهاية السبعينيات و بداية الثمانينيات إلى تدهور النمو الاقتصادي في هذه البلدان مما أوقعها في حالة ركود اقتصادي مما أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية، و من ضمنها الدول العربية و تدهور معدلات تبادلها، و لقد أدى هذا إلى انخفاض صادرات الدول العربية من المواد الأولية بالإضافة إلى تشعب السوق البترولية العالمية، و الذي أدى بدوره إلى انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، و من ثم في عائدات الدول العربية النفطية، و في الوقت نفسه استمرت أسعار السلع المصنعة في الإرتفاع، و خاصة السلع الاستهلاكية و الترفيهية مما أدى إلى لجوء هذه الدول إلى الإقتراض الخارجي لسد مثل هذا العجز في الموارد، لقد واجهت الدول العربية غير نفطية تدهوراً مستمراً في شروط تجارتها الدولية تراوح بين 23% في الأردن و حوالي 5% في المغرب خلال الفترة 1975-1985.

و تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي إلى أن الأسعار الحقيقة للموارد الخام الزراعية و المعدنية و التي تمثل معظم صادرات الدول العربية في عام 1985 لم تكن فقط أقل من أسعار 1974-1975، بل أقل بحوالي 30% من متوسط أسعار الثلاثين سنة ماضية، و هذا يعني أن الدول العربية واجهت في نهاية السبعينيات و بداية الثمانينيات تدهوراً حاداً في معدلات تبادلها التجاري، و حجم صادراتها مما أدى إلى زيادة ديونها، و لقد كلف تدهور شروط التجارة الدولية العربية ما يزيد عن 23 بليون دولار على هيئة انخفاض في الفائض التجاري خلال الفترة 1981-1987، و إذا علمنا أن تدهور شروط التجارة ما هو إلا مزيج من إنخفاض أسعار الصادرات، و ارتفاع أسعار الواردات، فإن إنخفاض أسعار الصادرات العربية أدى إلى أن تخسر الدول العربية ما يزيد عن 21 بليون دولار من الفائض التجاري، كما أن ارتفاع أسعار الواردات كلفها ما يزيد عن 8 بلايين دولار من ذلك الفائض خلال الفترة نفسها. و نظراً لأن انخفاض أسعار الصادرات كان في معظمها ناجماً عن التطورات في سوق النفط، فقد أنصبت كل آثاره على الدول العربية المنتجة للنفط. كما وقعت معظم آثار ارتفاع أسعار الواردات (حوالي ثلثتها) على تلك الدول نفسها، نظراً لأنها تشغّل الجانب الأكبر من الواردات العربية.

2-سياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة:

كان لسياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة دور رئيسي في زيادة حجم الديون الخارجية للدول العربية المديونة. و لقد توسيع بعض البلدان العربية في الإقراض، و الإعتماد على التدفقات الميسرة و غير الميسرة حيث أدى الإتجاه إلى الإقراض التجاري قصير الأجل و بفوائد مرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية مثل مصر و الجزائر و المغرب. و لقد تدفقت فوائض الدولة المصدرة للنفط (أوبك) إلى أسواق النقد الدولية على شكل ودائع جارية و استثمارات قصيرة الأجل و خاصة في عامي 1973، 1979 و في المقابل قامت البنوك التجارية بإعادة إقراض هذه الأرصدة إلى الدول النامية، و من ضمنها الدول العربية التي تعاني من عجز في موازناتها مما كان له دور كبير في إيجاد مشكلة الديون الخارجية لهذه الدول، في الوقت الذي كان المستوى العام للأسعار يزداد ارتفاعا في نهاية السبعينيات، و كانت معدلات الفائدة التي تطلبها البنوك التجارية على قروضها منخفضة، بحيث أصبحت معدلات الفائدة الحقيقة سالبة في بعض الأحيان مما دفع عدداً كبيراً من الدول العربية إلى زيادة اقراضها لتمويل نفقاتها العامة، و موازناتها مدفوعاتها. و كذلك كان لتيسير إجراءات الإقراض و سرعتها من قبل البنوك التجارية، مقارنة بالإقراض من المصادر الرسمية، أشرفى من توجه الحكومات العربية إلى المؤسسات الخاصة للإقراض منها، مما أدى إلى زيادة النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر خاصة على حساب النصيب النسبي للديون الرسمية.

و لقد حدث خلال فترة السبعينيات تغير لصالح نسبة الديون المستحقة لمصادر خاصة، و التي تتسم بارتفاع أسعار الفائدة، و قصر مدتها الزمنية. ففي عام 1972 مثلاً كان نصيب المصادر الخاصة حوالي 29% من إجمالي الديون المستحقة على الدول العربية و التي ارتفعت إلى 48,1% عام 1979، إلا أنها بدأت في الإنخفاض لتصل حوالي 26,9% من إجمالي الديون العربية عام 1989، على الرغم من أن نصيب مصادر الإقراض الخاصة من إجمالي الديون العربية قد إنخفض خلال السنوات الأخيرة مقارنة بنهاية السبعينيات و بداية الثمانينيات، و ارتفع بالمقابل نصيب المصادر الرسمية (الثانية و المتعددة والأطراف).

المطلب الثاني: آثار المديونية الخارجية

يؤكد التاريخ الاقتصادي على أن المديونية الخارجية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر قد لعبت دوراً كبيراً في استنزاف الفوائض الاقتصادية بالبلدان المختلفة. وأن هذه الظاهرة قد أدت بسبب شروطها القاسية، إلى تدهور حاد في مختلف المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية لهذه البلدان لتصبح في نهاية المطاف عاملًا من عوامل الوصاية والإحتلال.

إن التاريخ الاقتصادي يعيد نفسه بأشكال أخرى خلال القرن العشرين فتطور ظاهرة المديونية الخارجية بشكل لا يتاسب وطاقة اقتصاديات البلدان المختلفة قد إنجر عنه نتائج سلبية للغاية وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية¹.

1- آثار المديونية الخارجية على القدرة الذاتية للاستيراد:

يتفق الكل على العلاقة الوثيقة بين مستوى الواردات ومستوى النشاط الاقتصادي، حيث يمكن إبرازها على ثلاثة مستويات أساسية:

المستوى الأول: مستوى الاستهلاك المحلي

لما كانت البلدان المختلفة عاجزة عن تلبية حاجاتها نظراً لضعف وهشاشة هيكل اقتصادياتها لأسباب تاريخية معروفة، لذا فإنها مجبرة على الإستيراد بشكل جزئي أو كلي للمواد الاستهلاكية الأساسية، أي تلك التي تنتج بكميات أقل من حاجات الاستهلاك المحلي، أو حتى تلك التي لا ينتجهما الاقتصاد أصلاً.

المستوى الثاني: مستوى الانتاج الحراري

فالبلدان المختلفة أيضاً مجبرة على إستيراد السلع الوسيطية وقطع الغيار لتنشيط جهازها الإنتاجي وذلك بحكم علاقات التبعية التجارية والتقنية.

المستوى الثالث: الاستثمار

قامت البلدان المختلفة بعد حصولها على استقلالها السياسي، بوضع برامج تنموية طموحة و ذلك بهدف القضاء على الإختلالات الهيكيلية لاقتصادياتها، و تجاوز تلك التشوّهات التي تشوبها و إعادة بعث عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بها، و لما كانت هذه البلدان عاجزة على إنتاج مختلف التجهيزات الضرورية لمختلف الوحدات الإنتاجية، فقد قامت وتقوم بإستيرادها من البلدان الرأسمالية المتقدمة.

2- آثار المديونية الخارجية على الإنتاج والاستثمار والتوظيف في البلدان المختلفة:

نظراً للإرتباط الوثيق بين الواردات و المتغيرات الأساسية من إنتاج و إستثمار و توظيف ... و لما كانت المديونية الخارجية للبلدان المختلفة تتزايد بوتيرة سريعة كما سبقت الإشارة ، و بالنظر لارتفاع خدمات الدين الخارجي في ظل شح المصادر الخارجية، خاصة بعد إنفجار أزمة المديونية الخارجية في سنة 1982؛ إضطررت البلدان المديونة للضغط على وارداتها بشكل كبير وذلك للوفاء بالتزاماتها الخارجية، حيث تؤكد البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك العالمي، أنه وخلال الفترة 1980-1985، فقد

¹ رواجع عبد الباقى: "المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2005/2006، ص ص: 48 - 60 .

إضطرت البلدان المدينة للضغط على وارداتها بشكل كبير وذلك للوفاء بالتزاماتها الخارجية، حيث تؤكد البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك العالمي، أنه خلال الفترة 1980-1985 انخفضت واردات البلدان المختلفة بحوالي 100 مليار دولار، في حين كانت الوضعية أكثر حرجة بالنسبة للبلدان المتقدة بالديون، إذ تراجعت وارداتها بأكثر من الثلث (3/1) خلال الفترة 1981-1983. ومع تراجع الواردات تأثرت المؤشرات الاقتصادية الأساسية بشكل كبير، فالنسبة للاستهلاك فقد شهدت السلع الإستهلاكية الضرورية إرتفاعاً في الأسعار، في حين عرفت السلع الوسيطية المستوردة وقطع الغيار إنخفاضاً واضحاً أدى إلى تراجع الطاقة الإنتاجية في العديد من القطاعات الإنتاجية. وقد إقترن هذا الوضع بإعادة النظر في العديد من المشاريع الإستثمارية وإلغاء جزء هام منها بسبب عدم مقدرة الدولة على تمويل عمليات الإنتاج والتجهيز لمختلف الوحدات التنموية المبرمجة كما هو الحال بالنسبة للجزائر في نهاية الثمانينات.

3- أثر المديونية الخارجية على المستوى العام للأسعار:

تؤكد العديد من الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين المديونية الخارجية والإرتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار بالبلدان المدينة وبالتالي فإن تزايد المديونية الخارجية بهذه البلدان يمكن أن يفسر جزئياً الإرتفاع الكبير للمستوى العام الأسعار على اعتبار أن هناك عوامل موضوعية أخرى كالاحتلالات الهيكيلية، السياسات النقدية والمالية التوسعية... التي تعتبر من العوامل المفسرة لظاهرة التضخم، ولذلك سنحاول التركيز وبإختصار على العلاقة بين الظاهرة المعنية والمستوى العام للأسعار في النقاط الأربع التالية:

أولاً: تميل الأسعار نحو الإرتفاع بينما تبدأ عملية سداد خدمات الدين الخارجي وبالخصوص إذا كانت المشروعات التي تم تمويلها عن طريق القروض الأجنبية لا تعمل بطاقة القصوى، وهو الأمر الشائع عادة في البلدان المختلفة.

ثانياً: لما كانت معظم القروض، كما سبقت الإشارة مشروطة بعمليات توريد سلع نصف مصنعة أو سلع رأسمالية من البلد المقرض، فإن مختلف الدراسات والتقارير تؤكد أن أسعار هذه المنتجات في بعض الأحيان زادت بأكثر من 100% على اعتبار أن المورد يجد نفسه في حالة إحتكار، مما يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للفرد إلى النصف في الوقت الذي يدفع فيه البلد المدين سعر الفائدة على القيمة الإسمية، هذا دون أن ننسى الإرتفاع الكبير لأسعار الفائدة مع بداية الثمانينات بعد رفع الولايات المتحدة الأمريكية لأسعار الفائدة بهدف جلب المزيد من رؤوس الأموال ... في هذه الحالة ترتفع تكاليف مختلف المشاريع بالبلدان المختلفة و تتعكس هذه التكلفة الإضافية سلباً على أسعار السلع المحلية مما يفقدنا القدرة على منافسة السلع الأجنبية .

إن التأثير السلبي للعوامل الخارجية ؛ المذكورة سلفاً، على مستويات الأسعار المحلية يعرف بالتضخم المستورد ؛ ويمكن قياسه بالعلاقة التالية :

التضخم المستورد = الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات × 100 / إجمالي الإنفاق القومي بلأسعار الخارجية

ثالثاً: لا شك أيضاً في أن ضعف القدرة الإستيرادية للدولة نتيجة لارتفاع خدمة الديون الخارجية ، له أثره الأكبر على ارتفاع أسعار السلع الضرورية لصيانة وتجديد وسائل الإنتاج حيث سيؤدي إلى إنخفاض عرض السلع مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار.

رابعاً : مع زيادة ضغط المديونية ولجوء البلدان المختلفة إلى تبني برامج للتصحيح الهيكلية كما سنرى لاحقاً ؛ من بين ما يشترطها صندوق النقد الدولي تخفيض قيمة العملة لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات من جهة، وإنخفاض الطلب المحلي على الواردات التي ترتفع قيمتها بالعملة المحلية مما يعيق التوازن المفقود للميزان التجاري . غير أن هذا الإجراء شأنه شأن العديد من التدابير أو الإجراءات التي يتضمنها البرنامج لها آثار تضخمية آنية ، ولذا فإنه ليس مستغرباً أن تقترن هذه الظاهرة ؛ أن ظاهرة التضخم بالبلدان المختلفة التي تعاني من أزمة المديونية أو التي إعتمدت برامج للتصحيح الاقتصادي.

الجدول رقم (01) : مقارنة تطور معدلات التضخم بالبلدان المختلفة مع مثيلاتها في البلدان الصناعية

النسبة: %

خلال الفترة 1970-2001

												السنوات	البيان
02	00	98	95	94	93	91	88	84	80	79-70			
1,5	2,3	1,5	2,5	3,1	3,0	4,6	3,3	4,3	غ.م	غ.م	م.التضخم.	ب.الصناعية	
5,4	5,8	10,2	21,7	50,7	46,8	36,2	70,5	38,6	26,6	18,1	م.التضخم.	ب.المختلفة	
9,3	14,2	9,0	33,9	34,6	31,2	24,3	12,7	20,4	16,2	12,7	-أفريقيا-		
1,9	1,8	7,7	11,9	14,7	10,3	7,6	31,3	25,3	13,1	9,5	-آسيا		
8,7	6,8	9,2	35,9	210,2	208,8	129,1	177,5	131,9	54,8	34,8	-أمريكا الجنوبية		

المصدر: من إعداد الباحثتان إستناداً إلى:

- التقرير العربي الموحد لسنة 1987 لسنة 1984 ص 241.
- التقرير العربي الموحد لسنة 1998 لسنة 1991-1995 للفترة 1995-1991 ص 204.
- التقرير العربي الموحد لسنة 2003 للفترة 1998-2002 ص 240.

إن ملاحظة البيانات في الجدول أعلاه تسمح لنا بإلقاء العلاقات التالية:

- إن معدل التضخم في البلدان المختلفة انتقل من 18,1% خلال الفترة 1970-1979 إلى 70,5% سنة 1988 ليعرف بعد ذلك مرحلة تذبذب ولكن يبقى مرتفعاً وذلك حتى سنة 1955، أين شهد مرحلة معاكسة تماماً، إذ انتقل من 21,7% سنة 1995 إلى مستوى 5,4% سنة 2002.

- تؤكد البيانات الإحصائية حقيقة أساسية وهي أنه وفي الوقت الذي تعاني فيه البلدان المختلفة من الارتفاع الفاحش في معدل التضخم، فإن البلدان الصناعية لم يتجاوز فيها نسبة 5% خلال الفترة 1988-2002.

- إقتران معدل التضخم المرتفع بمناطق جغرافية تتركز فيها المديونية الخارجية؛ حيث تشير البيانات الإحصائية أن المنطقة الأكثر تضرراً هي منطقة أمريكا اللاتينية، أين تجاوز معدل التضخم بها سنة 1988 نسبة 177%， ورغم إنخفاضها النسبي سنة 1991 إلى مستوى 129%， إلا أنه عاود الارتفاع بقوة سنوي 1944 و 1995 ليصل إلى 208,8 و 210,2% على التوالي؛ ليعرف بعد ذلك هذا المعدل إنخفاضاً محسوساً في الفترة اللاحقة. هذا مع الإشارة أن معدل التضخم يختلف من بلد لآخر داخل نفس المنطقة، فمثلاً بالنسبة للبرازيل سنة 1985 كان معدل التضخم يقدر بـ 220% في الوقت الذي تجاوز 205,0% في أوت سنة 1985 في بوليفيا. إن ارتفاع معدل التضخم بهذه البلدان كانت له آثار سلبية على الإنتاج والعملة وعلى مستويات المعيشة للسكان.

4-أثر المديونية الخارجية على التدفق الصافي للموارد :

لا يمكن إرجاع العجز بميزان مدفوعات البلدان المختلفة إلى خدمات الدين الخارجي فقط ، و لكن مساهمة هذا الأخير في العجز لا يمكن في نفس الوقت التغاضي عنها ، على اعتبار أن خدمات الدين بالنسبة لبعض البلدان المختلفة بلغت مستويات حرجة الأمر الذي يشكل ضغطاً حقيقياً على ميزان المدفوعات :

الدول رقم (02) : التحويل الصافي للموارد إلى البلدان المختلفة الأكثر مديونية خلال الفترة 1980-1988

1988

البيان	السنوات	للبDan المختلفة	للبدان المتقلة بالديون	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
للبدان المختلفة		50,1	38,4	28,7	22,9	10,2	4,5	18,3	35,1	30,6		
للبدان المتقلة بالديون		39,3	27	32,2	32,4	25,1	14,3	3,7	18,3	8,8		

source: Marc raffinot dette exterieure et ajustement structurel – edicef / aupelf 1991:p51.

إن زيادة ضغط المديونية الخارجية قد ولد أحد التناقضات الأساسية وهي أنه وفي الوقت الذي تحتاج فيه هذه البلدان لرؤوس الأموال لتمويل مختلف برامجها التنموية وتعضيد مدخلاتها المحلية نجد أنها أصبحت مصدراً لرؤوس الأموال. هذا يعني أن الإلتزامات الخارجية الناتجة عن المديونية أصبحت تلتهم القسط الأكبر إن لم نقل الكل أو أكثر الموارد المالية التي تحصل عليها البلدان المدينة، هذا الأمر الذي دفع رئيس البنك العالمي السابق في خطابه بتاريخ 26 سبتمبر 1986 في المؤتمر المنعقد بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل إذا بقيت الأمور على ما هي عليه (فاصداً بذلك ظاهرة تحويل رؤوس الأموال باتجاه عكسي لممرها الطبيعي)، فإن معونات التنمية سوف تأكل نفسها، حيث أصبحت هذه الظاهرة تشكل عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات، بل وأصبحت عنصراً أساسياً مفسراً للعجز بالبلدان المختلفة.

5-أثر المديونية على الحساب الجاري للبلدان المختلفة:

إن المتتبع للميزان الجاري بالبلدان المختلفة يلاحظ إستدام العجز به على الرغم من البرامج التنموية التي اتبعتها هذه البلدان للخروج من الحلقة المفرغة إستدامة _تنمية _ عجز إستدامة إذا كان هذا الأخير، أي العجز، مبرراً في الفترات الأولى من التنمية الاقتصادية والإجتماعية إلا أنه وبعد مرور أكثر من أربعة عقود من التنمية فإن هذا المبرر تراجع ونظراً لدخول عناصر جديدة في معادلة العجز الخارجي يأتي في مقدمتها الضغوطات الناجمة عن الإلتزامات الخارجية للبلدان المدينة فضلاً عن مظاهر الفساد الإداري و هروب رؤوس الأموال من هذه البلدان كما سبقت الإشارة لذلك و التي إقترنت بظاهرة المديونية الخارجية .

الجدول رقم (03): تطور العجز في الحساب الجاري للبلدان المختلفة خلال الفترة 1970 - 1995

البيان	السنوات	البيان	السنوات	البيان	السنوات	البيان	السنوات	البيان	السنوات
العجز في ح/ج للبلدان المختلفة	1995	-78,8	95	-67,9	94	-101,7	93	-67,2	92

المصدر: من إعداد الباحثتان إستناداً إلى:

- رمزي زكي -التاريخ النقدي للخلف- مجلة عالم المعرفة- المركز القطري للخطيط الكويت 87.
- مصرف قطر المركزي -التقرير السنوي لسنة 1995- قطر 95.

يتبيّن من المعطيات السابقة بالجدول أن العجز تضاعف في العديد من المرات فمن 12,6 مليار دولار سنة 1970 انتقل إلى 68,6 مليار سنة 1980، أي أنه تضاعف بأكثر من خمسة مرات رغم التراجع النسبي فيما بعد؛ غير أنه أخذ في الارتفاع؛ حيث بلغ الذروة بأكثر من 100 دولار سنة 1993 ليعادوا مرة أخرى الإنخفاض

6-أثر المديونية الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي:

يتفق الجميع على أن ضغط المديونية الخارجية له انعكاس سلبي على معدلات النمو الاقتصادي، فتراجع القدرة الذاتية على الإستيراد، وتراجع معدلات الاستثمار والإنتاج وإبطال جزء هام من التدفق الصافي للموارد إلى البلدان المختلفة فضلاً عن عوامل أخرى كبيرة ومتنوعة و لكن علاقتها وثيقة بالظاهرة، كلها ساهمت بطريقة مباشرة في تحقيق معدلات نمو متواضعة بهذه البلدان رغم الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا المجال لتخفيض الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة.

الدول رقم (04) : متوسط معدل النمو السنوي في البلدان المختلفة خلال الفترة 1985-2003

النسبة %:

													السنوات	البيان
														معدل النمو الاقتصادي
02	02	01	99	98	97	95	93	91	89	87	85			
4,6	3,9	5,7	3,8	3,3	5,7	6,1	6,1	4,9	3,5	3,5	3,9			

المصدر: من إعداد الباحثان إستناداً إلى:

- مؤسسة النقد القطري للتقارير لسنوات 90-92-94-95-98-99.
- التقرير العربي الموحد لسنة 2003 لسنوات 2001 و 2002.
- بنك المغرب التقرير السنوي 2004 لسنة 2003.

إن ملاحظة البيانات أعلاه تؤكد على أن معدلات النمو الاقتصادي لم تكن في المستوى المطلوب بالنظر للبرامج التنموية الطموحة لهذه البلدان وكذلك معدلات النمو الديموغرافي المرتفعة جداً، خاصة خلال عشرية السبعينيات والثمانينيات.

وبالنظر للتدور المستمر في مختلف المؤشرات الاقتصادية وإرتفاع خدمات الدين الخارجي بمعدلات تفوق طاقة البلدان المختلفة، أعلنت المكسيك سنة 1982 عدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية معلنـة بذلك عن إنفجار أزمة المديونية الخارجية، لتنـتـوالـىـ بـعـدـ هـذـاـ التـارـيـخـ الـحـلـولـ وـ المـقـرـحـاتـ تـلـوـ الأـخـرىـ المختلفة لـلـتـخـفـيفـ مـنـ حـدـةـ الـأـزـمـةـ الـتـيـ أـصـبـحـتـ تـهـدـدـ النـظـامـ الـمـالـيـ وـالـنـقـدـيـ الدـوـلـيـ.

المطلب الثالث: مؤشرات المديونية الخارجية

تم تطوير مؤشرات المديونية للمساعدة على اكتشاف مخاطرها، وبالتالي المساعدة في إدارتها. وعندما تستخدم هذه المؤشرات لتحليل إستدامة المديونية في السيناريوهات، فإنها تساعد على تقييم تقل مدـيونـيـةـ أيـ دـوـلـةـ وـإـمـكـانـيـةـ تحـولـهاـ إـلـىـ دـوـلـةـ ذاتـ مـديـونـيـةـ شـدـيـدةـ أوـ مـتـلـقـةـ بـالـدـيـوـنـ.ـ ويـتـمـ إـسـتـخـدـامـ المؤـشـرـاتـ فيـ إـطـارـ دـيـنـامـيـكـيـ لإـعـطـاءـ صـورـةـ كـامـلـةـ عـنـ إـتـجـاهـاتـ الـمـديـونـيـةـ وـتـحـدـيدـ مـخـاطـرـهاـ.ـ كـمـ تـسـتـخـدـمـ معـ تـغـيـرـاتـ إـقـتـصـاديـةـ أـخـرىـ مـثـلـ النـمـوـ المتـوقـعـ وـمـتـغـيرـاتـ مـالـيـةـ أـخـرىـ مـثـلـ أسـعـارـ الـفـائـدـةـ وـحدودـ التـبـادـلـ.

بالرغم من فائدة هذه المؤشرات، توجد مشاكل مفاهيمية في تحديد المستويات الحرجة أو حتى المجالات المقبولة و المحبذة لهذه المؤشرات. وعلى الرغم من أن تحليل المؤشرات يتم عبر الزمن و بالعلاقة مع المتغيرات الإقتصادية الكلية، فإنها تشكل نظاما للإنذار المبكر من الأزمات المحتملة. و مقارنة هذه المؤشرات عبر الزمن يمكن أن يوضح وجود مشاكل في خدمة المديونية. كما يمكن مقارنة مؤشرات مجموعات متاجنسة من الدول للكشف على مجالات لهذه المؤشرات تعكس الإقتراب من مستويات أدت إلى مصاعب مديونية في بعض الدول، وبالتالي يمكن استخدامها في هذا الإطار كمؤشرات إنذار مبكر.

أ - مؤشر الدين إلى الصادرات:

مؤشر المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى صادرات البلد من سلع وخدمات، يمكن اعتباره مؤشر استدامة، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت أكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة، ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين. وتتجدر الإشارة إلى أن المؤشرات التي تعتمد مخزون المديونية تعاني نقاط ضعف عديدة. فالبلدان التي تستخدم المديونية لغرض الاستثمار مع فترات إدارة طويلة، قد تظهرها المؤشرات بأنها تعاني مديونية مرتفعة. لكن مع إرتفاع النمو والصادرات الناجمة عن مردود الاستثمار، فإن هذه المديونية قد تتحفظ لاحقا. و يمكن أن يصحح هذا المؤشر باستخدام تدفق الصادرات بعد فترة الإدارة الطويلة مثل استخدام متوسط الفترات المتعددة. وإذا كانت المديونية تتضمن نسبة كبيرة من القروض الميسرة، فإن خدمة المديونية لا ترتفع كما لو كانت الفائدة مرتفعة. ولكي يتم الأخذ بعين الاعتبار العبء الداخلي (تكلفة الفرصة البديلة)، فيفترض حساب القيمة الحالية للمديونية بعد خصم تدفقات خدمة المديونية، باستخدام سعر فائدة تجاري بمخاطرة محابية. ويعني ارتفاع هذه النسبة أن البلد يتجه نحو مسار غير مستدام.

ب - مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المدخلات الحكومية:

مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصوص بسعر فائدة تجاري بمخاطرة حيادية على المدخلات الجبائية للحكومة يقيس الإستدامة في البلدان ذات الاقتصاد المنفتح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع خدمة المديونية. قد يدل ارتفاع هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه مشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية.

ج - مؤشر الاحتياطي إلى الديون القصيرة:

مؤشر سبولة معرف على أساس مخزون الاحتياطي من العملات الأجنبية التي تحت تصرف السلطات النقدية، إلى مخزون الديون قصيرة الأجل.¹

¹ إدارة الديون الخارجية: مرجع سبق ذكره ، ص ص : 15-16 .

د - مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات:

يعتبر مؤشر استدامة لأنّه يقيس نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية و كذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع لل الصادرات. كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية. إن المستوى المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة و كذلك بنية آجال المديونية. حيث أن ارتفاع نسبة الديون القصيرة ترتفع من هشاشة خدمة المديونية.

ه - مؤشر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي، تعكس نسبة الموارد الإجمالية المتاحة لخدمة المديونية عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج الصادرات. ويمكن للبلد أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات مرتفعة بينما نسبة الدين إلى الناتج المحلي منخفضة، إذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج.

إذا كان مؤشر نسبة الدين إلى الناتج لا يخضع لانتقادات مشابهة لمؤشر نسبة الدين إلى الصادرات والتي ترتكز على تذبذب أسعار الصادرات ودرجة القيم المضافة في الصادرات، فإن استخدام سعر صرف مختل قد يشوّه دقة هذا المؤشر الذي يتأثر بدرجة تنمية البلد وبنسبة الديون الميسرة.¹

¹ ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود: "المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب و الإستراتيجيات"، دار و مكتبة الكندي للنشر و التوزيع، ط:1، 2013، ص ص: 111 - 112.

خلاصة الفصل:

تعرف الديون الخارجية على أنها الإلتزامات التعاقدية التي تقع على عاتق الدولة اتجاه الخارج و من أبرز أسبابها عجز الميزانية العامة بالإضافة لميزان المدفوعات و إرتفاع أسعار الفائدة و كذلك الكساد العالمي حيث تتطوّي على الكثير من الآثار السلبية اقتصادياً و اجتماعياً سواء المستوى العام للأسعار أو الاستثمار أو التوظيف لذا وضعت جملة من المؤشرات تساعد على تقييم ثقل المديونية في أي دولة و كذلك للمقارنة بين دول متقارنة و تعد مؤشر إنذار مبكر كمؤشر الدين لل الصادرات و كذلك مؤشر الدين للناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثاني:
المديونية الخارجية
في الجزائر بين
الماضي والحاضر

تمهيد الفصل:

تعتبر المديونية أحد أهم المشاكل التي تعاني منها العديد من الدول و التي تسعى جميعها لحلها بشتى السبل. و الجزائر كغيرها من الكثير من الدول عانت من مشكلة المديونية و ما ينطوي عليها من سلبيات خطيرة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي. و سوف نتطرق إلى واقع المديونية الخارجية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المديونية الخارجية في الجزائر قبل سنة 2005.

المبحث الثاني: المديونية الخارجية في الجزائر بعد 2005.

المبحث الأول: المديونية الخارجية في الجزائر قبل سنة 2005

إن أول ما يتبرد إلى الذهن لدى معالجة مشكلة المديونية الخارجية للجزائر هو التساؤل عن مدى التشابه أو الاختلاف في أسباب و آثار هذه الظاهرة في الجزائر مع مثيلتها في البلدان المختلفة. و سنحاول شرح أسباب و آثار المديونية الخارجية و أهم تطوراتها قبل سنة 2005.

المطلب الأول: أسباب الدين الخارجي في الجزائر

وقدت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية على مصرعها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي إعتمدتتها الحكومة. وهناك عدة عوامل داخلية وخارجية أسممت في إرتفاع الديون الخارجية للجزائر :¹

العوامل الداخلية: تتمثل أهم العوامل الداخلية في :

1. في السبعينات كان نموذج التنمية يتطلب كثافة كبيرة من رأس المال بارتكازه على تكنولوجيا متقدمة وعلى سلع وسيطية لازمة للتشغيل، هذا يحفز على الإستدانة من الخارج لأنه يفوق الطاقة المحلية في التمويل.

2. أما في الثمانينات مع إستمرار ظاهرة التضخم، وإنخفاض الملموس في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، كل ذلك أدى إلى اللجوء أكثر إلى الإقراض بمعدلات كبيرة لتمويل المشاريع العالقة.

3. سوء توظيف القروض، لأن في معظم الأوقات إقترنلت عملية الإقراض بزيادة في الإستهلاك الترفيي وخاصة من قبل أصحاب النفوذ.

4. العجز المستمر في ميزان المدفوعات، لأن الإستدانة المفرطة أثرت على قطاع التجارة الخارجية وعلى مستوى السياسة النقدية مما أدى إلى زيادة الواردات السلعية على حساب الصادرات وقد أدى هذا الإختلال التجاري إلى عجز متواصل في ميزان المدفوعات.

العوامل الخارجية: يمكن حصر العوامل الخارجية في :

1. إرتفاع أسعار الفائدة و زيادة أعبائها الحقيقة.

2. إنخفاض الأسعار العالمية أي بمعنى إرتفاع أسعار الواردات و إنخفاض أسعار المواد المصدرة كالبترول يؤدي بشكل مباشر إلى عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد بدوره من الميل إلى الإستدانة الخارجية، مما يؤدي إلى إضعاف قدرة البلاد عن الوفاء بأعباء ديونها وهذا ما يعرف بتدحرج التبادل التجاري للبلدان المدينة.

¹ ريعي هشام: "التحرير الاقتصادي وأسوق العمل" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة باجي مختار - عنابة، 2014-2015 ، ص .197 -196

3. الركود التضخمى السائد في العالم الرأسمالي الذي أثر كثيرا في الأوضاع المالية فإنخفاض حجم العملات الأجنبية في فترة تزايدت فيها مدفوعات خدمة الدين أدى إلى ظهور صعوبات على مستوى الإقراض الخارجي.

ويرجع ارتفاع نسبة خدمات الدين خلال مرحلة الأزمة إلى أربعة عوامل رئيسية :

✓ انخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسبب الإنخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

✓ تغيرات أسعار الصرف الدولار بالنسبة للجزائر، حيث تقدر نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات الكلية 95%.

✓ ارتفاع قيمة الواردات، نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة، وارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة، حيث سجلت الجزائر عجزا كبيرا في هذا المجال، كما أن مشتريات الجزائر بالعملات غير الدولار تمثل أكثر من 60%.

✓ ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقة الموجبة، لصالح الدول المصنعة، في مقابل معدل فائدة حقيقي سالب للدول النامية.

المطلب الثاني: آثار المديونية الخارجية في الجزائر

نجمت عن المديونية الخارجية العديد من الآثار الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية، غير أنها سنركز على أهمها:¹

1- آثار المديونية الخارجية على القدرة الذاتية للإستيراد:

نقصد بالقدرة الذاتية للإستيراد، مقدرة البلد على تلبية حاجاته الذاتية من الواردات من مصادره الخاصة، دون اللجوء لمصادر الأجنبية، ويمكن قياس طاقة البلد على الإستيراد من خلال:

أ- معامل الواردات: ويعرف بالتغيير في الدخل القومي الذي له علاقة بالتغير في الواردات من السلع والخدمات وذلك بالنظر للعلاقة الوثيقة بين هاذين المؤشرين، حيث أن كل إنكماش أو توسيع في الواردات سينعكس حتما على مستوى الدخل القومي بشكل إيجابي أو سلبي، و يعرف أيضا بالميل المتوسط للإستيراد.

ب- خدمة الدين إلى الواردات: حيث تبرز لنا هذه العلاقة قدرة الدولة على رفع مقدرتها الذاتية للإستيراد في حالة انخفاض خدمات الدين الخارجي أو انعدامها باعتبارها منافسا هاما للواردات و يمكن تتبع التطور التاريخي لهذين المؤشرين من خلال البيانات الموجودة بالجدول أدناه

¹ رواج عبد الباقى، مرجع سابق ذكره، ص ص : 126-118.

الدول رقم (05): تطور الطاقة الذاتية للاستيراد في الجزائر خلال الفترة 1970-1994

الوحدة: %

															السنوات
															بيان
															معامل الواردات*
															خدمة الدين/الواردات
94	93	92	92	90	89	86	83	80	79	76	72	70	68	65	62
32,1	24,4	22,2	23,3	20,8	21,4	18,7	28,9	34,3	36,2	38,4	33,4	31,2	28,8	26,5	24,2
32,9	74,7	73,6	75,2	71,5	60,1	43,7	33,0	26,9	26,6	17,5	10,4	03,6	00,0	00,0	00,0

المصدر: من إعداد الباحثتان إستنادا إلى:

روابح عبد الباقى -المديونية الخارجية للجزائر- محاولة للتخليل و التنبؤ رسالة ماجister - جامعة قسطنطينة 1994.

يتضح من المعطيات الكمية أن معامل الواردات قد شهد ارتفاعا مستمرا خلال فترة السبعينيات، إلا أنه و خلال عشرية الثمانينات، و خاصة المنتصف الأول منها، قد عرف انخفاضا محسوسا قبل أن يعود الإرتفاع مجددا في المنتصف الثاني من الثمانينات و الأول من التسعينات، إن هذا التذبذب لا يمكن تفسيره بانخفاض خدمات الدين الخارجي؛ وإنما هو نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، الذي بلغ الذروة خلال سنوات 1987-1989-1990.

أما بالنسبة لخدمة الدين إلى الواردات فقد عرفت؛ هي الأخرى، ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 1973-1991، أين بلغت أعلى مستوى لها في السنة الأخيرة، أي سنة 1991 بـ 75% قبل أن تتراجع إلى مستوى 33% تقريبا سنة 1994 وذلك بفعل الآثار الإيجابية لإعادة الدولة على خدمة الدين الخارجي الذي انخفض إلى النصف تقريبا.

يعنى ارتفاع المؤشرين أعلاه، أن الجزائر كان بإمكانها رفع قدرتها الذاتية من الإستيراد إلى $\frac{3}{4}$ من الواردات آذاك تقريبا؛ خاصة خلال السنوات 1990-1991-1992-1993؛ لو ان خدمة الدين كانت أقل بكثير لما هي عليه او كانت معودمة، بعبارة أخرى أن خدمات الدين الخارجي أصبحت منافسا كبيرا للواردات الوطنية مما يعكس سلبا على عمليات الإنتاج و الإستثمار و التشغيل.

2- آثار المديونية الخارجية على الإنتاج و الإستثمار و العمالة:

كان لتراجع القدرة الذاتية للإستيراد أثره البالغ على الإنتاج و الإستثمار، حيث تؤكد البيانات الكمية ان الواردات الجزائرية انخفضت من 61 مليار دينار سنة 1984 إلى 50,8 مليار دينار ثم 39,9 مليار دينار سنوي 1986 و 1987 على الترتيب، أي أنه و في ظروف ثلاثة سنوات تقلصت الواردات الوطنية بـ 21 مليار دينار وبنسبة تتجاوز 34% وذلك نظرا لانخفاض الإيرادات الوطنية من العملة الصعبة بسبب مايعرف بالصدمة البترولية المعاكسة، أين بلغت أسعار المحروقات أدنى مستوى لها في الأسواق الدولية منذ 1973 و ارتفاع خدمات الدين من جهة ثانية.

إن تقليص الدولة للواردات الوطنية بهدف تلافي كل الضغوطات الأجنبية التي تمس باختياراتها التنموية آذاك، لإعتقد الخبراء أن الأزمة طارئة و أن الأسعار ستعود للارتفاع على المدى القصير، قد ولد آثار سلبية للغاية على الحياة اليومية للسكان، حيث أدى هذا الإجراء إلى ندرة واضحة في المواد الأساسية و

ارتفاع أسعارها المحلية، كما أدى إلى إغلاق أكثر من 600 وحدة إنتاجية من القطاع الخاص، في حين أجبرت العديد من الوحدات الأخرى رغم أهمية الكثير منها من الناحية الإستراتيجية على تخفيض إنتاجها كما هو الشأن بالنسبة لوحدة أرزيو لإنتاج زيت محركات السيارات نظراً لعجز الدولة على استيراد المواد الأولية الضرورية لعمليات الإنتاج و هي الحقيقة التي يقرها برنامج الحكومة لسنة 1992. و يعود هذا الضعف الكبير لاستغلال الآلة الإنتاجية إلى مشكل التموين بوسائل الإنتاج من مواد أولية، قطع غيار والتجهيزات التي يعاني منها البلد وضعية تبعية كبيرة للخارج و هو مشكل مرتبطة جله في الأمد القصير بمشكل أعو奇妙 هو ندرة الموارد المالية الخارجية.

محصلة ذلك هي تراجع محسوس في معدلات الإنتاج التي أصبحت سالبة في الكثير من الأحيان و إنخفاض حاد في الطاقات الإنتاجية للمؤسسات العمومية بسبب عوامل تنظيمية و تشريعية موضوعية وأخرى أفرزتها أزمة المديونية الخارجية التي إزدادت تعقيداً مع المنتصف الأول من التسعينات للأسباب المذكورة سلفاً كما يتضح من البيانات أدناه.

الجدول رقم (06): تطور الإنتاج الصناعي و الطاقة الإنتاجية خلال الفترة 1991-1984

سنة الأساس: 100=48

									السنوات	البيان
91	90	89	88	87	86	85	84	100		مؤشر الإنتاج الكلي
99,8	103,8	102,9	107,4	107,1	107,7	102,8	100			مؤشر الإنتاج خارج قطاع المحروقات
93,0	97,7	67,9	107,7	105,8	107,3	103,2	100			معدل إستعمال الطاقة الإنتاجية (إجمالي)
58,0	60,3	59,8	64,4	64,6	67,0	67,1	65,9			معدل إستعمال الطاقة الإنتاجية (خارج ق المحروقات)
53,9	56,6	56,8	63,1	64,2	67,5	68,8	67,4			

source:O.N.S -collection statistique n- 40 ,Alger 1992.

إن البيانات الإحصائية في الجدول تؤكد:

- أن كل من مؤشر الإنتاج الإجمالي و مؤشر الإنتاج خارج قطاع المحروقات قد عرفنا مرحلتين متميزتين: الأولى 1984-1986؛ أين نلاحظ تحسناً واضحاً في المؤشرين، حيث ارتفعا بأكثر من 7,4 درجات. أما خلال المرحلة الثانية 1987-1991؛ فنلاحظ تراجعاً هاماً بالنسبة للمؤشر الثاني الذي تقلص بـ 7 نقاط مقارنة بسنة الأساس وبتراجع طفيف بـ 0,2 درجة بالنسبة للمؤشر الأول، أي مؤشر الإنتاج الإجمالي.

- إن معدل إستعمال الطاقة الإنتاجية قد شهد هو الآخر تذبذب نسبي مع تراجع كبير في نهاية الفترة. إن الصورة ستزداد حتماً قاتمة في الفترة اللاحقة التي إفترضت بتزايد حدة أزمة المديونية الخارجية للجزائر و ذلك قبل إعتماد الجزائر لخيار إعادة الدولة للتخفيف من حدة الأزمة، حيث أن البيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء، تبرز لنا أن المؤشر العام و مؤشر الإنتاج خارج قطاع المحروقات قد عرفا تدهور مستمراً خلال الفترة 1991-1994، ونفس الملاحظة يمكن أن تتطبق على معدلات إستغلال الطاقة الإنتاجية التي انخفضت إلى أقل من 50%， وتزداد الأوضاع سوءاً خلال الفترة اللاحقة التي

تضاعفت فيها متابع المؤسسات العمومية بسبب التدابير التي إعتمتها الحكومة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي؛ كما سرى لاحقا. إن ما زاد الطين بلة كما يقال، هو إقتران هذه الوضعية بتراجع كبير في معدلات الاستثمار، حيث أنه تحت ضغط المديونية الخارجية لجأت الحكومة الجزائرية إلى إلغاء العديد من المشاريع الإستثمارية والإحتفاظ بالقليل منها التي تبدو ضرورية و ذلك كمحصلة لشح الإيرادات الوطنية.

الجدول رقم (07): تطور نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة

1993-1973

											السنوات
											الاستثمار الكلي / الناتج المحلي الإجمالي
											السنوات
											الاستثمار الكلي / الناتج المحلي الإجمالي
82	81	80	79	78	77	76	75	74	73		
37,3	37,0	39,1	42,5	52,1	46,8	43,1	45,2	39,7	40,3		
93	92	91	90	89	88	87	86	85	84		
29,2	30,8	31,8	28,1	24,0	27,2	30,0	33,5	33,2	35,1		

المصدر: من إعداد الباحثان إستنادا إلى:

روابح عبد الباقى -المديونية الخارجية للجزائر - محاولة للتحليل و التنبؤ رسالة ماجистر - جامعة قسنطينة 1994 .

يتضح من المعطيات أعلاه أن معدلات الاستثمار خلال فترة السبعينات شهدت ارتفاعا مستمرا لتراجع بشكل نسبي خلال الفترة 1980-1986، ليزداد بعدها هذا التراجع حدة خلال الفترة 1987-1990، وهي الفترة التي إتسمت بإشتداد أزمة المديونية الخارجية والظروف الدولية غير ملائمة. هذا مع العلم أن تدهور معدلات الاستثمار قد رافقها انخفاض واضح لمعدلات الإدخار؛ خاصة خلال سنوات 1988، 1989 و 1990؛ كما يتضح من البيانات أدناه هذا مع الإشارة إلى أن نلمسه من خلال:

✓ إنسياق البلدان المختلفة وراء التمويل الأجنبي في ظل سهولة تجديد القروض الأجنبية؛ خاصة في فترة السبعينات؛ حيث جعلته بديلا للإدخار المحلي، ونظرا لذلك حدث ما يعرف عند البعض بعملية إسترخاء في تعبئة الإدخار المحلي؛ في الوقت الذي نمت فيه القوى الإستهلاكية بشكل متتابع.

✓ إن زيادة عبء التمويل الخارجي، كما هو الشأن بالنسبة للجزائر قد أدى إلى إضعاف قدراتها على تكوين المدخرات المحلية، ذلك أن الأعباء السالفة أصبحت تفترس نسبا هامة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل وبالتالي نقصا في الموارد المتاحة التي كان من الممكن أن تؤدي إلى تدعيم القدرة الإدخارية.

ويمكن قياس أثر المديونية الخارجية على الإدخار المحلي إذا نسبنا معدل خدمة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى معدل الإدخار المحلي كنسبة أيضا من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه و كلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر كلما دل ذلك على أن معدل الإدخار كان الإمكاني أن يكون أكبر من ذلك في حالة غياب أو انخفاض خدمات الدين الخارجي والعكس صحيح.

الجدول رقم (08): العلاقة بين معدل الإنفاق و معد خدمة الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة

1993-1973

														السنوات
														البيان
														معدل الإنفاق المحلي / الناتج .%
														الإجمالي 1
														معدل خدمة الدين / الناتج .%
														الإجمالي 2
														معدل خدمة الدين / معد الإنفاق
														الم المحلي

المصدر: من إعداد الباحثتان إستنادا إلى:

- رواجع عبد الباقى -المديونية الخارجية للجزائر - محاولة للتحليل و التبيؤ -رسالة ماجستير - جامعة قسنطينة 1994.
- شوالي صالح -الديون الخارجية و التنمية- التجربة الجزائرية- رسالة ماجستير - جامعة باتنة- 1990.

إن البيانات الكمية في الجدول تسمح لنا بإلقاء الملاحظات التالية:

- ✓ أن معد الإنفاق عرف مرحلتين متميزتين الأولى: 1973-1980 شهد فيها إرتفاعا مستمرا، حيث بلغ سنة 1980، 41,1% ثم المرحلة الثانية: وهي مرحلة عكسية شهدت فيها معدلات الإنفاق انخفاضا مستمرا رغم الإرتفاع النسبي خلال سنتي 1991 و 1992.
 - ✓ الإرتفاع الكبير لمعد الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد نقطة إنعطاف هامة خلال فترة التسعينات إذ بلغ الذروة سنة 1991.
 - ✓ إن الملاحظة الثالثة تبرز لنا وبشكل جلي مساهمة الأعباء الناتجة عن الدين الخارجي في تدهور معدلات الإنفاق المحلي، حيث أصبحت خدمة الدين منافسا بارزا للإنفاق المحلي.
- ونظرا للعلاقة الوثيقة بين الإنفاق والإستثمار والإنتاج و العمالة فقد تأثرت سوق التشغيل سلبا بالإنخفاض الحاد للإستثمار والإنتاج بصورة خاصة بفعل عدم مقدرة المؤسسات على طلب المواد الأولية و تجديد أصولها الإنتاجية أو توسيعها في ظل التزايد الكبير لمعدلات النمو الديمغرافي في الجزائر.

3- آثار المديونية الخارجية على المستوى العام للأسعار:

توجد علاقة وثيقة بين أزمة المديونية الخارجية و الإرتفاع الهائل للمستوى العام للأسعار في البلدان المديونة، وقد أوضحنا ذلك بشكل مفصل في الفصل السابق، و بالفعل و بالعودة إلى التجربة الجزائرية، نلاحظ أن المستوى العام للأسعار قد شهد معدلات نمو متتسعة أثناء فترة أزمة المديونية الخارجية.

الجدول رقم (09): تطور المستوى العام للأسعار الإستهلاك خلال الفترة 1993-1986

									السنوات
									متوسط الرقم القياسي للأسعار
93	92	91	90	89	88	87	86		المستهلاك
20,5	31,7	25,9	16,6	9,3	5,9	7,5	12,4		

يتضح من العمليات الإحصائية أن متوسط الرقم القياسي للأسعار شهد نقطة إنعطاف هامة سنة 1990 و ذلك بعد الإنخفاض النسبي خلال الفترة 1987-1989؛ حيث ارتفع من 5,9 سنة إلى 1988 إلى 25,9 و 31,7 سنتي 1991 و 1992، و رغم الإنخفاض النسبي لاحقاً إلى أنه بقي عند مستويات مرتفعة؛ مما أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية للعمال وتوزيع الثروة لصالح أصحاب الدخول الغير ثابتة؛ هذا فضلاً عن إنخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يؤثر بدوره سلباً على الميزان التجاري و بالتالي ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: تطور الدين الخارجية في الجزائر قبل 2005

الفرع الأول: مراحل تطور الدين الخارجية

في محاولتنا لدراسة تطور المديونية الخارجية للجزائر، أخذنا بعين الاعتبار أهم التطورات الاقتصادية الدولية وانعكاسها على الجزائر، لذلك إرتأينا أن نقسم تطور المديونية الخارجية للجزائر إلى ثلاثة فترات :

- تطور المديونية الخارجية في الفترة (1967 - 1985).
- تطور المديونية الخارجية في الفترة (1986 - 1993).
- تطور المديونية الخارجية في الفترة (1994 - 2005).

و قبل هذه المراحل عرفت الجزائر مرحلة انتقالية تمت من سنة 1962، حيث تمت هذه المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الاشتراكي، خلال هذه الفترة وضع ما يسمى بالتسخير الذاتي، فتم تكوين مؤسسات عمومية، وتأمين عدة مؤسسات خاصة. وقد سيرت هذه المؤسسات العمومية من طرف مسؤولين معينين مركزاً، لم يكن لهم إتصال مباشر بميدان التسخير الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج، وخاصة في ميدان الزراعة، وعرف العرض عجز كبيراً، وأصبح يستورد من الخارج جزءاً من الاحتياجات يمكن القول أنها كانت بداية الارتباط المالي بالخارج، ولجأت الجزائر إلى الإقراض من أجل تمويل الواردات.

أ- المرحلة الأولى (1967 - 1985) لم تكن الدين الخارجية في السبعينيات تشمل إلا قروض الهيئة الفرنسية للتعاون الصناعي، وتضاف إليها بعض القروض الحكومية لبلدان المعسكر الشرقي، وقرضاً من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية منحه للجزائر في بداية السبعينيات، وباستثناء هذا الأخير كانت التمويلات التجارية بحثة تقدمها البلدان الممونة بالتجهيزات والخدمات المرتبطة بها في إطار المشاريع الصناعية. وقد بلغ مخزون الدين الخارجية سنة 1971 حوالي 1260 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 1974 تم الحصول على أول قرض في السوق الدولية لرؤوس الأموال¹. وقد أدى الارتفاع المتزايد لحجم

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: "مشروع تقرير حول: المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأوسع متوسطية". الدورة العامة الخامسة عشر ، ص: 39.

وأهداف الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة إلى توجه الحكومة نحو التمويل الخارجي، وذلك بسبب عدم توفر التمويل الداخلي اللازم من أجل تغطية هذه الاستثمارات، كما لوحظ أن عملية الاستدانة الخارجية كانت تتم بصورة لامركزية، وعن طريق البنوك التجارية والمؤسسات العمومية، مع العلم أن هذه العمليات كانت تتطلب ترخيص مسبق من طرف البنك المركزي الجزائري الذي كان يرأس لجنة الاقتراض المكلفة بتنظيم عمليات الاستدانة الخارجية للمؤسسات العمومية والبنوك التجارية في الأسواق الدولية لرؤوس الأموال، كما لوحظ أن هذه العمليات تركزت على الحصول على القروض التجارية «قروض الموردين أو المشترين». واعتماد الجزائر للقروض التجارية دون غيرها من القروض الأخرى كان بسبب الميزة التي تميزت بها هذه القروض والتي تسمح للمقترض الجزائري اختيار المورد الذي يتعامل معه بكل حرية، ومع ذلك فقد اشترطت بعض البنوك الدولية على الجزائر التعامل مع موردين معينين مقابل الحصول على هذا النوع من القروض. وقد ساعدت الظروف الاقتصادية للجزائر من خلال ارتفاع نسبة ملاعتها المالية وقابليتها للسداد في الحصول على القروض الخارجية خلال هذه الفترة التي بدأ حجمها يزداد من سنة لأخرى.

وتتجدر الإشارة إلى أن أزمتي النفط لستي 1973 - 1979 قد ساعدتا على ارتفاع حجم المداخيل للدولة بالعملة الصعبة، بسبب الارتفاع الهام في سعر البرميل الواحد للنفط، وقد كانت هذه الفترة من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايداً كبيراً حيث تضاعفت بمقدار 6 مرات ما بين (1973 - 1979) من 2,9 مليار دولار إلى 17,4 مليار دولار¹. حيث أستعمل الأدخار الأجنبي ممثلاً في قروض من طرف البنوك الأجنبية من أجل تمويل جزء من الاستثمارات الضخمة، ويرجع ذلك إلى وفرة الإقراض الدولي، وسهولة الحصول عليه وهو ما أدى بالمسؤولين آنذاك إلى الاعتقاد بإمكانية التمتع بمستويات استهلاكية عالية في الأجلين القصير والمتوسط، مع إمكانية الإستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل في تسديد أقساط وفوائد الديون في الأجل الطويل.

وفي هذه الفترة ازدادت الديون من 4,1 مليار دولار عام 1967 إلى حوالي 12 مليار دولار في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977)، لترتفع بعد ذلك إلى حوالي 20 مليار دولار في نهاية سنة 1985، وهذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة، ولكن هذه الديون لم تكن لتشكل خطر أو حرج حيث كانت تسد في أوقاتها المحددة. وفي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1980 - 1985 وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة اتجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية غير المناسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي والخارجي جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية

¹ بلعزوز بن علي: "انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العددان 30 و31 خريف 2003، ص: 29.

الخارجية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصا في الفترة ما بين 1980 - 1985، حيث عرفت المديونية اتجاهها متذبذبا بين الصعود والهبوط¹.

بـ- المرحلة الثانية (1986 - 1993): تعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها الجزائر، والتي شهدتها العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية حيث تميزت هذه الفترة بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة في السنوات 1986 - 1989 - 1990 - 1991، وبأزمـة سياسية وأمنية حادة، فـأدى ذلك إلى الارتفاع المستمر للديون الخارجية حيث انتقلت من 19,8 مليار دولار سنة 1985 إلى 25,7 مليار دولار سنة 1993².

إن هذا الارتفاع في الديون الخارجية قـابلـه انخفاض في إيرادات صادرات المحروقات حيث سجل إجمالي الصادرات انخفاضا بـ 35% سنة 1986 مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه سنة 1985، والجدول رقم (10) التالي يـبيـن تطور الصادرات الجزائرية من (1985 - 1990)، كما أن فاتورة الواردات هي الأخرى كانت كبيرة نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة وارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة حيث تراوحت قيمة إجمالي الواردات بين 10,08 مليار دولار و 13,12 مليار دولار خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (10): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-1985)

الوحدة: مليار دولار.

البيان	السنوات					
إجمالي الصادرات	1990	1989	1988	1987	1986	1985
إجمالي الواردات	13,89	10,49	8,54	10,19	9,14	14,07
نسبة تغير الصادرات%	+ 32,4	+ 22,83	- 16,19	+ 11,49	-35	-

Source: Revue MediaBanke, N°12, Bank Of Algeria, juin/juillet 1994,p:22

ولقد سعت الحكومة منذ بداية الصدمة النفطية المعاكسة في عام 1986 حتى مارس 1994 إلى احتواء الواردات من خلال تطبيق قيود على التجارة والمدفوعات، ونتيجة لهذه السياسات كانت أحجام الواردات أقل بـحوالي 19,28% في عام 1988 عنها في عام 1985 .

جـ- المرحلة الثالثة (1994 - 2005): إن الوضعية التي آلت إليها الجزائر في سنة 1994 حيث وجدت نفسها أمام توقف شبه كلي عن تسديد ديونها، قد فصلت في الجدال القائم بين أنصار إعادة

¹ الهاشمي بوجعـدار: "أزمة المديونية الخارجية للجزائر، أسبابها وأثارـها" ، مجلة العـلوم الإنسانية ، دار الـهدى ، عـين مـليلـة ، العـدد 12 ، دـيسـمبر 1999.

² بلعزيز بن علي: "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصـاديـات الدول النـامية" ، أطـرـوـحة دكتـورـاه دـولـة في العـلـوم الـاـقـتصـاديـة ، كلـيـة العـلـوم الـاـقـتصـاديـة وـعـلـوم التـسـبـير ، جـامـعـة الـجزـائر ، 2004 ، ص: 255.

الجدولة وأنصار إعادة تحويل الديون، الذي تواصل لمدة خمس سنوات في الفترة الممتدة بين 1988 و 1993، حيث أن إعادة جدولة الدين الخارجية للجزائر فرضت نفسها كحتمية وجرت هذه العملية بشكل كلاسيكي من خلال:

تطبيق برنامج استقرار يعرف باتفاق ستاند باي (أبريل 1994 - مارس 1995) يليه برنامج تعديل هيكلى على أساس اتفاق تمويل موسع تشمل مدته ثلاثة سنوات (أبريل 1995 - مارس 1998). وقد سمحت هذه العملية بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة إجراء عملية إعادة تحويل الدين الخاصة مع نادي لندن، وعمليتي تحويل الدين العمومية التي أنجزت مع نادي باريس، إضافة إلى ذلك سمحت الإجراءات المعاكبة لبرنامج التعديل الهيكلي بتبنيه موارد إضافية قدرت بـ 2.6 مليار دولار منتها مؤسسات بروتن وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)¹، ويمكن توضيح تطور إجمالي الدين الخارجية من 1995 - 2005 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(11): تطور مخزون الدين الخارجية للجزائر للفترة (1995-2005).

الوحدة : مليار دولار

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنة
17,191	21.82	23.35	22.64	22.57	25.26	28.32	30.47	31.22	33.65	31.57	مبلغ الدين

Source: revue mediabanke, N76, Bank Of Algeria, fevrier/mars,2005, p:05

مثلا هو واضح في الجدول أعلاه فإن الدين الخارجية قد ارتفعت ما بين سنوات 1995 إلى 1996 بحيث انتقلت من 29.49 مليار دولار سنة 1994 إلى 33.65 مليار دولار سنة 1996 ثم عاودت الانخفاض وبشكل مستمر ابتداء من سنة 1997 إلى غاية سنة 2001 من 31.22 مليار دولار إلى 22.57 مليار دولار، وبعدها ارتفعت سنتر 2002 و 2003 لتصل إلى 23.35 مليار دولار في نهاية 2003، ثم عاودت الانخفاض مرة ثانية سنة 2004 لتصل إلى 21.82 مليار دولار ويفسر هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض في مخزون الدين الخارجية خلال هذه الفترة إلى :

- إن تأجيل الاستحقاقات فيما يخص أصل الدين وبعض الفوائد يؤدي بطبيعة الحال إلى تضخم مخزون الدين، بالإضافة إلى التمويل الذي حصلت عليه الجزائر من مؤسسات بروتن وودز، هذا بالنسبة لفترة (1994 - 1996)

إن الارتفاع الطفيف بين سنتر 2001 - 2002 و 2002 - 2003 يرجع أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو (20%)، وكذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضا غير مؤمنة من طرف الدولة، وهذا

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: "مشروع تقرير حول :المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطية" ، ص:49.

الارتفاع للأورو أدى إلى خسائر في الصرف قدرت بـ 1.9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003¹، واستمر الانخفاض وبشكل قياسي في مخزون الدين الخارجي في نهاية 2005 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي إلى حوالي 16.6 مليار دولار، أي انخفاض قدره 5.22 مليار دولار مما كان عنه في 2004، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ (23.9%) في مخزون الديون الخارجية للجزائر، وهو ما يعني أن حجم الدين الخارجي للجزائر بالقيمة الاسمية سنة 2005 أصبح يساوي تقريباً حجم الدين سنة 1983. هذا بالإضافة إلى التوقيع على مذكرة بين الجزائر وروسيا حول إلغاء الديون الروسية المترتبة على الجزائر والمقدرة بحوالي 4.7 مليار دولار بتاريخ 10 مارس 2006، وفي مقابل ذلك التزمت الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين، وتم الاتفاق على صفقة بقيمة 3.5 مليار دولار تقتضيها الجزائر من روسيا في شكل عتاد عسكري ، وتعتبر هذه أكبر صفقة تبرمها الجزائر مع دائنها فيما يخص ملفات تحويل المديونية.

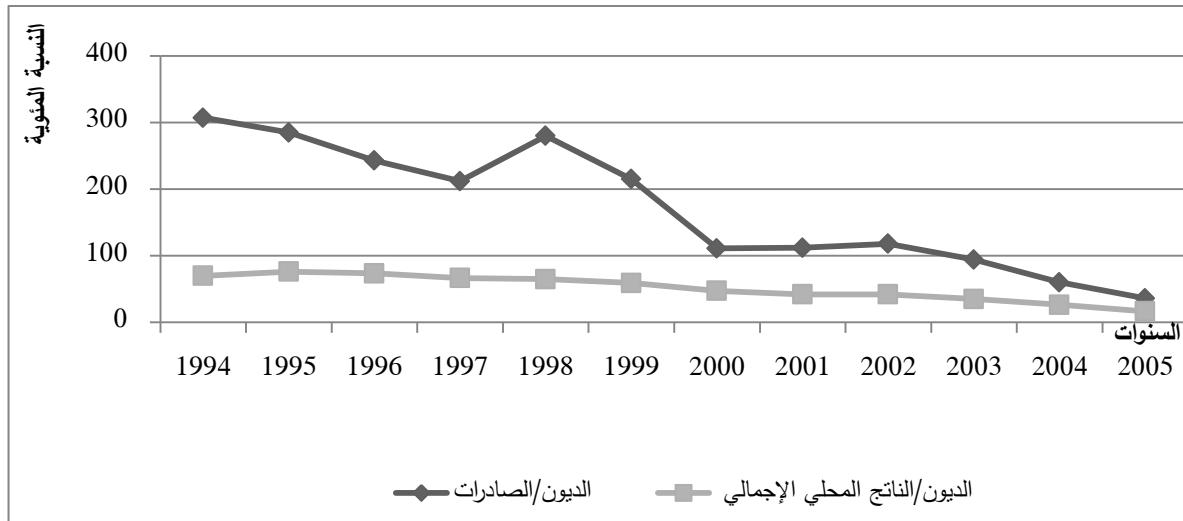
الفرع الثاني: تطور نسب الديون الخارجية

لا يكفي مجرد ذكر قيمة الدين الخارجي لأي بلد أن نحكم عليه بأنه ضخم أو مناسب دون أن نربط قيمة الدين الخارجي إلى قيمة الصادرات من السلع والخدمات، وإلى الناتج الوطني الخام بالإضافة إلى نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي.

- **نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات:** كانت هذه النسبة كبيرة حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسبة قد بلغت مستوى حرجة، إذ بلغت 92.2% عام 1975 و 97% عام 1982 و 275% عام 1988 و 284% عام 1992، وللوضيح أكثر قمنا بتمثيل البياني لهذا التطور النسبي متمثل في الشكل التالي:

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع تقرير حول : الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003"، الدورة العامة 24، جوان 2004.

الشكل رقم (01): التطور النسبي للديون إلى الصادرات والديون إلى الناتج المحلي الإجمالي
للفترة (1994-2005)



لقد عرفت نسبة الديون إلى الصادرات من السلع والخدمات انخفاضاً مستمراً من 307% سنة 1994 إلى 212% سنة 1997، ثم عاودت الارتفاع سنة 1998 إلى 280% بعد انخفاض قيمة الصادرات بسبب هبوط أسعار المحروقات، ثم بدأت في الانخفاض منذ سنة 1999 لتستقر في سنوات 2000 . 2001 . 2002 تقريباً، ثم انخفضت بدرجة محسوسة ووصلت إلى نسبة 60% سنة 2004 بسبب تغيرات سعر صرف الدولار أمام الأورو، وارتفاع أسعار المحروقات، والتزام الجزائر بخدمات ديونها، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاضها في حدود 36% بـنهاية 2005 وهو انخفاض محسوس وقياسي لم تشهده الجزائر منذ مدة.

ب- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: تعتبر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة، لارتباطه بمتغير أساسي وهو الناتج المحلي الإجمالي، وقد شهدت هذه النسبة تزايداً ملحوظاً في بداية الأزمة، حيث بلغت 629% عام 1975 و 31.7% عام 1982 و 45.6% عام 1988 و 73% عام 1991 و 75.3% عام 1992¹. حيث أن ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على أن الجزائر قد تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي في تقييد مشروعات التنمية، وفي علاج بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها، وبالتالي ازدادت حقوق الأجانب في الناتج المحلي الإجمالي. أما تطور هذا المؤشر في السنوات الأخيرة، فقد سجلت انخفاضاً هاماً سنة 2004 فقد بلغت 26.4% مقارنة بمستواها سنة 1995 حيث بلغت 76.1%， وهذا راجع إلى تنقص إجمالي الدين الخارجي خلال هذه الفترة من جهة، وإلى التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. وفي المقابل تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي بـنهاية 2005 إلى انخفاض هذه النسبة إلى 16.4%， وهذا الانخفاض

¹ الهاشمي بوجدار، مرجع سابق ذكره، ص: 98.

إنما يعبر عن تحرر الجزائر جزئياً من اعتمادها على العالم الخارجي، وعن نقص في نصيب الأجانب من الناتج المحلي الإجمالي طيلة سنوات الانخفاض.

ج- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي: حسب هذا المؤشر يمكن القول أنه كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية، ومن ثم طاقة البلد على مواجهة أعباء الديون في أوقاتها الحرجية.

الجدول رقم (12) : تطور نسبة الاحتياطيات إلى الديون الخارجية للفترة (1994-2005)

السنوات	الديون (مليار \$)	احتياطيات (مليار \$)	احتياطيات / ديون (%)	نطحية الاحتياطيات للواردات بالأشهر
2005	16.6	21.82	23.35	16.6
2004	22.57	22.64	23.1	43.25
2003	25.26	28.31	32.94	36.1
2002	30.47	31.22	32.1	198.2
2001	33.65	31.57	17.96	141
2000	31.57	29.49	11.91	102
1999	29.49	(مليار \$)	4.41	79.58
1998	(مليار \$)	6.84	6.84	47.15
1997	2.64	8.05	8.05	15.58
1996	-	2.11	2.11	22.45
1995	-	6.68	6.68	25.78
1994	-	8.95	8.95	12.57

المصدر: من إعداد الباحثتان إستناداً إلى:

السطر الثاني: Revue Media Bank, N° 76, op cit, p:05

السطر الثالث: Revue strategica, Business & Finance, N° 01 octobre2004, p: 48

السطر الرابع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005.

السطر الخامس: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001.

فمن خلال الجدول يتضح لنا ما يلي :

إن احتياطيات الصرف عرفت تطور ملحوظاً فقد تضاعفت 16 مرة تقريباً من عام 1994 إلى عام 2004 حيث انتقلت من 2.64 مليار دولار إلى 43.25 مليار دولار، وهذا التطور كان كبيراً في السنوات من (2000 . 2005) نتيجة لارتفاع أسعار العالمية للبتروlier، هذا التزايد في حجم الاحتياطيات تزامن مع انخفاض في قيمة الديون خلال نفس الفترة وهو ما انعكس على نسبة احتياطيات إلى إجمالي الديون، فبعد ما كانت 8.95% سنة 1994 انتقلت إلى 25.78% سنة 1997 ثم إلى 102% سنة 2002 ، ووصلت إلى 198.2% سنة 2004 حيث أن قيمة الاحتياطيات تجاوزت لأول مرة قيمة الديون سنة 2002، وأصبحت ضعفها تقريباً سنة 2004، وهذا بالرغم من الدفع المسبق لـ 1.218 مليار دولار من حجم الديون المتوسطة والطويلة الأجل سنة 2004 ، وإذا تطرقنا إلى تقديرات صندوق النقد الدولي عن حجم الديون الخارجية والاحتياطيات سنة 2005، نجد أن قيمة الاحتياطيات تزيد عن ثلاثة أضعاف حجم الدين.

إن انهيار أسعار المحروقات سنة 1998 وفي الثلاثي الأول من 1999، وضعف تعبئة الموارد الخارجية أدت إلى تدني الاحتياطيات من العملة الصعبة التي انخفضت من 8.05 مليار دولار في نهاية 1997 إلى 6.8 مليار دولار في نهاية 1998، لتصل إلى 4.4 مليار دولار في نهاية 1999 ، وتتجدر

الإشارة إلى انخفاض مخزون الديون يعود إلى عدم اللجوء إلى قروض جديدة، وتحسن سعر صرف الدولار خلال هذه الفترة.¹

كما تشير معطيات الجدول إلى ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات بالأشهر خلال فترة الدراسة وهذا يدل مثلاً خلال سنة 2005 على أن الجزائر بإمكانها أن تستمر في الاستيراد لمدة 21 شهراً دون الاعتماد على حصيلة الصادرات أو قروض خارجية جديدة. وهو ما يبعث بالارتياح في حالة تدهور حصيلة الصادرات.

المبحث الثاني: المديونية الخارجية في الجزائر بعد 2005

إن المؤرخ لهذه الظاهرة في الجزائر يلاحظ أن الظروف العامة التي نشأت فيها، والنمو السريع الذي تمت به، فضلاً عن التغير الجذري الذي عرفته بنية المديونية و إقترانها بمعدلات مرتفعة لخدمات الدين الخارجي لم يكن مخالفاً للسياق العام لمديونية البلدان المختلفة. و ستنتطرق إلى تطور الدين إلى غاية 2013 ونذكر أسباب تراجع الدين بعد 2005.

المطلب الأول: تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2006-2013

شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط من متوسط 66,05 مليار دولار للبرميل سنة 2006 إلى متوسط 109,38 مليار دولار للبرميل سنة 2013 مع إستثناء سنة 2009 حيث إنخفض متوسط سعر البترول إلى 62,35 مليار دولار بسبب أزمة الرهن العقاري الأمريكية ثم سرعان ما عاود الارتفاع.

الجدول رقم (13): أسعار النفط الجزائري (صحاري بلاند) خلال الفترة 2004-2013

الوحدة: مiliar دولار

السنة	السعر / برميل
2013	109,38
2012	111,49
2011	112,92
2010	80,35
2009	62,35
2008	98,96
2007	74,66
2006	66,05

المصدر: من إعداد الباحثتان استناداً إلى:

(معطيات من سنة 2006 إلى سنة 2010): OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011. (<http://www.opec.org>)

(معطيات من سنة 2011 إلى سنة 2013): OPEC Annual Statistical Bulletin 2015. (<http://www.opec.org>)

و بالنظر إلى إرتباط مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بإيرادات الصادرات من المحروقات فإنها ستتأثر و بدون شك بهذا الارتفاع فنجد على سبيل المثال:

- إجمالي الناتج الداخلي: شهد عدة تغيرات و كان قطاع خدمات خارج الإدارة العمومية هو أهم قطاع حيث ارتفع بـ 2119 مليار دينار، ثم يليه قطاع خدمات الإدارة العمومية بـ 1846,6 مليار دينار، ثم قطاع المحروقات بارتفاع قدره 1085,8 مليار دينار، ثم الفلاحة بـ 986,5

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، الدورة العامة 15، ماي 2000، ص: 11.

مليار دينار، ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بـ 945,9 مليار دينار، و في الأخير قطاع صناعة المنتوجات الصناعية بإرتفاع 321,1 مليار دينار.

الجدول رقم (14): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية

الوحدة: مليار دينار

السنة	المجموع		خدمات الإدارية العمومية		خدمات الإدارية		خارج الإدارة العمومية		بناء و أشغال عمومية		صناعة المنتوجات الصناعية		الفلاحة		المحروقات		2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
المحروقات	4968,0		5536,4		5242,1		4180,4		3109,1		5000,1		4089,3		3882,2		2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
الفلاحة	1627,8		1421,7		1183,2		1015,3		931,3		722,8		704,2		641,3		2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
صناعة المنتوجات الصناعية	765,5		728,6		663,8		617,4		570,7		483,0		463,7		444,4		2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
بناء و أشغال عمومية	1620,2		1491,2		1333,3		1257,4		1094,8		967,8		825,1		674,3		2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
خدمات خارج الإدارة العمومية	3827,4		3205,6		2862,6		2586,3		2349,1		2189,3		1910,7		1708,4		2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
خدمات الإدارية	2524,5		2654,4		2386,6		1587,1		1197,2		1034,3		782,4		677,9		2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
المجموع	16569,3		16115,4		14526,6		11991,6		9968,0		10993,8		9306,2		8520,6		2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006

المصدر: من إعداد الباحثان إستنادا إلى:

(معطيات من 2006 إلى 2008) بنك الجزائر :التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في سبتمبر 2009.

(معطيات من 2009 إلى 2013) بنك الجزائر :التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014.

▪ إجمالي تكوين رأس المال ارتفع من متوسط 1967,3 مليار دينار سنة 2006 إلى متوسط

5638,4 مليار دينار سنة 2013.

الجدول رقم (15): إجمالي تكوين رأس المال الثابت

الوحدة: مليار دينار

السنة	القيمة	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
2013	5638,4	4992,4	4620,3	4350,2	3811,4	3065,1	2444,9	1967,3	1967,3

المصدر: من إعداد الباحثان إستنادا إلى:

(معطيات من 2006 إلى 2008) بنك الجزائر :التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في سبتمبر 2009.

(معطيات من 2009 إلى 2013) بنك الجزائر :التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014.

- إجمالي الإنفاق الداخلي ارتفع من متوسط 4870,1 مليار دينار سنة 2006 إلى متوسط 7645,8 مليار دينار سنة 2013.

الجدول رقم (16): إجمالي الإنفاق الداخلي

الوحدة: مليار دينار

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	4870,1	5295,2	6343,9	4614,7	5810,3	6963,2	7611,0	7645,8

المصدر: من إعداد الباحثان يستنادا إلى:

(معطيات من 2006 إلى 2008) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في سبتمبر 2009.

(معطيات من 2009 إلى 2013) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014.

- الإيرادات و النفقات: ارتفعت الإيرادات الإجمالية بمتوسط 3639,8 مليار دينار سنة 2006 إلى متوسط 5940,9 مليار دينار سنة 2013، و إيرادات صادرات المحروقات ارتفعت بمتوسط 2799 مليار دينار سنة 2006 إلى متوسط 3678,1 سنة 2013، أما إيرادات خارج المحروقات ارتفعت من متوسط 840,5 إلى متوسط 2262,8 مليار دينار سنة 2013.

الجدول رقم (17): الإيرادات و النفقات

الوحدة: مليار دينار

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	3639,8	3687,8	5111,0	3676,0	4392,9	5790,1	6339,3	5940,9
إيرادات المحروقات	2799,0	2796,8	4088,6	2412,7	2905,0	3979,7	4184,3	3678,1
إيرادات خارج المحروقات	840,5	883,1	1022,1	1263,3	1487,8	1810,4	2155,0	2262,8

المصدر: من إعداد الباحثان يستنادا إلى:

(معطيات من 2006 إلى 2008) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في سبتمبر 2009.

(معطيات من 2009 إلى 2013) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014.

- عرفت النفقات العمومية الإجمالية ارتفاعا بمتوسط 2453 مليار دينار سنة 2006 إلى متوسط 6092,1 مليار دينار سنة 2013، و النفقات الجارية ارتفعت بمتوسط 1437,9 مليار دينار سنة 2006 إلى متوسط 4204,3 مليار دينار سنة 2013، أما نفقات رأس المال ارتفعت بمتوسط 1015,1 مليار دينار سنة 2006 إلى متوسط 1887,8 مليار دينار سنة 2013.

الجدول رقم (18): النفقات العمومية

الوحدة: مiliar دينار

السنة	نفقات رأس المال	نفقات الجارية	إجمالي النفقات				
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
6092,1	7058,1	5853,6	4466,9	4246,3	4175,7	3108,5	2453,0
4204,3	4782,6	3879,2	2659,0	2300,0	2227,3	1673,9	1437,9
1887,8	2275,5	1974,4	1807,9	1946,3	1948,4	1434,6	1015,1

المصدر: من إعداد الباحثان يستنادا إلى:

(معطيات من 2006 إلى 2008) بنك الجزائر :التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي و النقدى للجزائر، طبع في سبتمبر 2009.

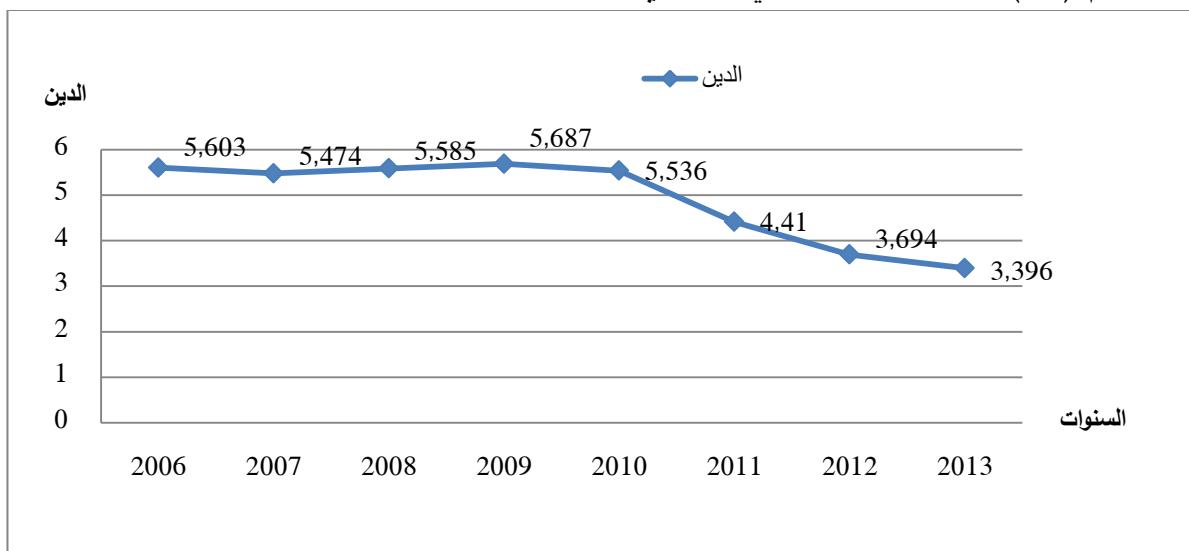
(معطيات من 2009 إلى 2013) بنك الجزائر :التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدى للجزائر، طبع في نوفمبر 2014.

نستنتج أن ارتفاع أسعار النفط أثرت على جميع هذه المؤشرات.

المطلب الثاني: تطور الدين الخارجية خلال الفترة 2006 – 2013

إستمرت المديونية الخارجية في الإنخفاض لتصل إلى حوالي 5,603 مليار دولار سنة 2006، على عكس ما كانت عليه سنة 2005 حيث قدرت بـ 17,191 مليار دولار و ذلك لأن الجزائر سددت على دفعة واحدة وبصورة مسبقة باتفاق مع الدول الدائنة 11,588 مليار دولار. و إستمرت بالإنخفاض إلى غاية سنة 2013 حيث قدرت بـ 3,396، و هذا راجع إلى إقرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 2005 حيث قرر وقف الإستدانة من الخارج و السداد المسبق لكامل الدين الخارجية.

وكان تطور الدين الخارجي كالتالي:

الشكل رقم (02): تطور الدين الجزائري من 2006 إلى 2013

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على:

Source :Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N9 décembre 2009 (من السنة 2006 إلى 2008)

Source: rapport 2013 evolution economique et monetaire en algerie, octobre 2014 (من السنة 2009 إلى 2013)

وانتهت الجزائر إستراتيجية تقليص المديونية الخارجية عن طريق تسديدات مسبقة هامة، خصوصاً ما بين 2004 و 2006. وكانت سنة 2006 حاسمة حيث عرفت انخفاضاً قوياً للدين العمومي الخارجي. هذا ما سمح بتقليص معتبر للتعرض المالي للجزائر تجاه باقي العالم، و ذلك قبل بداية الأزمة المالية الدولية إلا بقليل.

و كإحدى إرساءات صلابة الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر، التي تبقى صلبة، فإن مستوى إجمالي الدين الخارجي في نهاية 2013 (3,396 مليار دولار)، و هو أدنى مستوى تاريخياً، يشير إلى استمرار تقليص المديونية الخارجية في وضع مالي دولي يتميز منذ عدة سنوات بحدة المخاطر السيادية. بعد استقرار بين 2006 و 2010 حول 5,6 مليار دولار (5,536 مليار دولار في نهاية 2010)، انخفض قائم إجمالي الدين الخارجي في 2013 للسنة الثالثة على التوالي (3,396 مليار دولار مقابل 3,694 مليار دولار في نهاية 2012 و 4,410 مليار دولار في نهاية 2011)¹.

و هذا راجع إلى ارتفاع سعر النفط الخام في الأسواق العالمية في عام 2006 إلى زيادة عوائد الصادرات النفطية في معظم الدول العربية المقترضة المصدرة للنفط. و انفردت الجزائر بين هذه الدول في استخدام جزء من عوائد صادراتها النفطية في تقليص مديونيتها الخارجية و ذلك للعام الثالث على التوالي. فقد قامت بالتفاوض مع نادي باريس ونادي لندن بغرض السداد المبكر لجزء كبير من مديونيتها الخارجية، حيث أثمرت جهود الجزائر عن تقليص دينها العام الخارجي من حوالي 17,2 مليار دولار في عام 2005 إلى 5,6 مليار دولار في عام 2006. أما في تونس، فقد انخفض الدين العام الخارجي من 19 مليار دولار في عام 2005 إلى حوالي 18 مليار دولار في عام 2006 بعد أن قامت بالسداد المبكر لجزء من مديونيتها الخارجية في ضوء الحصول على عوائد خاصة شركة الإتصالات التونسية².

¹ Banque d'Algérie, rapport 2013, évolution économique et monétaire en Algérie, octobre 2014.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص: 177.

خلاصة الفصل:

تعود أسباب الدين الخارجي في الجزائر إلى نموذج التنمية في السبعينات و تكافف التضخم في الثمانينات و العجز المزمن في ميزان المدفوعات و إرتفاع أسعار الفائدة العالمية و كان لها نفس الآثار العامة على الجزائر فتطورت من قروض الهيئة الفرنسية للتعاون الصناعي في مرحلته الأولى إلى مستوى أكبر بسبب تدهور الوضع الاقتصادي و إنخفاض سعر البترول إلى أزيد من 26,7 مليار دولار سنة 1993 و في المرحلة الموالية تم إعادة جدولتها أزيد من 16 مليار دولار و لكن من محمل المؤشرات الاقتصادية في ميزان المدفوعات قبل سنة 2013 إرتفاع أسعار النفط بعد سنة 2005 تم إتباع سياسة التسديد المسبق للديون و تابعة السياسة رغم أزمة 2014 للنفط بإستخدام إحتياطي الصرف.

**الفصل الثالث: آفاق
الاقتصاد الوطني
الجزائري و مخاطر
العودة إلى المديونية
الخارجية**

تمهيد الفصل:

على ضوء الأهمية التي يكتسبها قطاع المحروقات في الجزائر و اعتباره إقتصاد يعتمد بشكل كبير على عوائد النفط و التي تتغير بشكل مستمر حيث أن هذه التغيرات تعكس بصورة كلية على ميزان المدفوعات بكل فصوله الذي هو المسبب الأول للمديونية فمن المنطق أن تراجع ميزان المدفوعات سيؤول إلى اللجوء إلى الإستدانة فوجب الخروج بالإقتصاد إلى سياسات أوسع من ذلك تخلق تحررا من البترول. و من خلال هذا الفصل سنتناول عنصرين هامين هما:

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التطورات الحالية

المبحث الثاني: مخاطر عودة الجزائر إلى المديونية الخارجية

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل التطورات الحالية

إن أبرز ما يميز الاقتصاد الجزائري هو التبعية الدائمة و المتلازمة للبترول و إنهايار أسعار هذا الأخير هو أبرز ما يعانيه في الوقت الراهن و الذي خلف العديد من التداعيات على هذا الاقتصاد.

المطلب الأول: أسباب الأزمة النفطية الراهنة

عرفت الجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط أزمة بترولية جد حادة بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبعد سنوات من الإرتفاع الكبير في أسعار النفط خلال سنوات ماقبل الأزمة من متوسط 66,05 دولار للبرميل سنة 2006 إلى متوسط 109,38 دولار للبرميل سنة 2013 شهد النصف الثاني من سنة 2014 بداية الأزمة حيث إنخفضت الأسعار تحت عتبة 100 دولار للبرميل وإستمر هذا الإنخفاض خلال الفترة اللاحقة بالرغم من إرتفاع متوسط السعر إلى 54,12 دولار للبرميل سنة 2017

الشكل رقم (03): أسعار النفط الجزائري (صهاري بلاند) من 2014 إلى 2017



المصدر: من إعداد الباحثتان إستنادا إلى:

Opec bulletin 1-2/15, p:61.

(معطيات سنة 2014 من جانفي إلى ديسمبر)

Opec Monthly Oil Market Report – January 2018, p:2.

(معطيات سنوي 2015 و 2016)

Platts and direct communication, Opec Secretariat assessments, 2016, p:23.

(معطيات سنة 2017)

ولقد أرجع الدارسون أسباب هذا الإنهايار أو هذه الأزمة النفطية إلى عاملين أساسيين هما عامل العرض و

عامل الطلب.¹

¹ صندوق النقد الدولي - 2015: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن - عوامل قصيرة الأجل و طويلة الأجل. واشنطن (إبريل)، ص:

على جانب العرض اكتسبت ثلاثة من العوامل أهمية خاصة:

- الزيادة المفاجئة في إنتاج النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): ويرجع أحد أسباب هذه الزيادات إلى تعافي إنتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض البلدان أعضاء أوبك، بما فيها العراق، وكذلك ليبيا في بعض الأحيان، بعد إنقطاعها و تراجعها في وقت سابق.
 - زيادة الإنتاج خارج منظمة أوبك: برغم اتساق هذه الزيادات إلى حد كبير مع التوقعات في النصف الثاني من سنة 2014، فقد فاقت التوقعات في سنة 2013 و مطلع سنة 2014 ووجه عام، ارتفع الإنتاج خارج أوبك بنحو 1,3 مليون برميل يوميا في سنة 2013. و ترجع معظم الزيادات في العرض إلى تزايد الإنتاج في أمريكا الشمالية، يتصدره إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.
 - تحول غير متوقع في دالة العرض داخل أوبك: قررت البلدان أعضاء أوبك في نوفمبر 2014 إلا تخفض الإنتاج استجابة لبدء توافر عرض موجب من التدفقات الصافية (الفرق بين الإنتاج العالمي والإستهلاك العالمي). و بدلا من ذلك، قررت الحفاظ على المستوى المستهدف من إنتاجها الجماعي و هو 30 مليون برميل يوميا، برغم تزايد مخزون النفط (المقترن بالعرض الموجب من التدفقات الصافية).
- على جانب الطلب تباطأ نمو استهلاك النفط على مستوى العالم كثيرا خلال عام 2013 إلى نحو 0,7 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 0,7% من عام 2013)، أي حوالي نصف النمو الذي تحقق في 2012 و 2013.**

يرجع التباطؤ في الأساس إلى تراجع الاستهلاك من جديد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بصفة رئيسية في أوروبا و المحيط الهادئ) بعد زيادة الاستهلاك بصورة غير عادية في 2013 (أخذ الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتراجع بوجه عام منذ 2005).

و ظل نمو إستهلاك النفط في اقتصاديات الأسواق الصاعدة منخفضا بلغ نحو 1,1 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 2,5% عن العام السابق) لكنه وفر صافي نمو الاستهلاك بأكمله.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الوطني

تهدف عناصر تحليل الوضع للسداسي الأول من سنة 2017 إلى عرض الخصائص الرئيسية لتطور الوضعية النقدية و المالية للإقتصاد الوطني بعد قرابة ثلاثة سنوات من الصدمة الخارجية ، سيكون التركيز على وجه الخصوص، على تطور الوضع النقدي و على السيولة المصرفية ذات الصلة بالحسابات الخارجية و الخزينة العمومية.

1- ميزان المدفوعات:

ارتفع متوسط سعر البترول في سنة 2017، ليبلغ 53,97 دولار، مقابل 45 دولار في سنة 2016. في حين شهدت كميات المحروقات المصدرة، تراجعا خلال سنة 2017، بعدما ارتفعت بـ 10,8% خلال سنة

2016، و في المقابل، عرفت الصادرات من المحروقات في سنة 2017، ارتفاعاً لتبلغ 31,6 مليار دولار، مقابل 27,9 مليار دولار في سنة 2016، و انخفضت قليلاً الصادرات خارج المحروقات، لتبلغ 1,3 مليار دولار، مقابل 1,4 مليار دولار في سنة 2016، و عليه ارتفع إجمالي الصادرات في 2017، ليبلغ 32,9 مليار دولار، مقابل 29,3 مليار دولار في سنة 2016، أما الواردات من السلع، فقد واصلت انخفاضها في سنة 2017، ولو بتواضع، لتبلغ 48,7 مليار دولار، مقابل 49,4 مليار دولار في سنة 2016.

عرفت الواردات من السلع الغذائية ارتفاعاً متواصلاً منذ النصف الثاني من سنة 2016، في المقابل، واصلت الواردات من سلع «التجهيز الصناعي» في سنة 2017 الإنخفاض المسجل في سنة 2016، في نفس الوقت، تواصل تراجع واردات المنتجات «نصف المصنعة».

أخيراً شهدت واردات مجموعة «الطاقة» ارتفاعاً في سنة 2017 بحوالي 9% مقارنة بـ 2016. أدى تراجع الواردات و ارتفاع إيرادات الصادرات، إلى تقلص عجز الميزان التجاري (السلع)، حيث بلغ 14,3 مليار دولار في سنة 2017، مقابل 20,13 مليار دولار في سنة 2016. وعليه، أظهر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في 2017، عجزاً قدره 23,3 مليار دولار، مقابل 26,3 مليار دولار في 2016. يرجع ذلك أساساً إلى تقلص العجز في الحساب الجاري بـ 4,69 مليار دولار.¹

2- احتياطات الصرف:

أدت العجوزات القياسية في المدفوعات المسجلة في سنتي 2015 و 2016 إلى تراجع حاد للإحتياطات الرسمية للصرف، حيث انخفضت من 178,94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 ثم إلى 114,14 مليار دولار في نهاية 2016. مع ذلك، لا يزال مستوى احتياطات الصرف عالٌ، ممثلاً ما يقارب 23 شهراً من الواردات من السلع والخدمات. وقد سمح هذا المستوى من الإحتياطات، بتخفيف آثار الصدمة البترولية الكبيرة على الاقتصاد الوطني.

في حين، قد يؤدي استمرار الصدمة الخارجية إلى تآكل صلابة الوضعية المالية الخارجية للجزائر بشكل سريع، خصوصاً أن مستوى الواردات لا يزال عالياً، مما يمثل عامل خطر إضافي على المدى المتوسط لميزان المدفوعات الخارجية. يدعو هذا المستوى للواردات من السلع و الخدمات، غير القابل للإستمرار، إلى تحكم أفضل في مستوى الإستيعاب المحلي.

¹ بنك الجزائر، المجلس الشعبي الوطني: "حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجهات سنة 2017"، فيفري 2018، ص 09-08

فيما يخص الدين الخارجي، و بعد الدفع المسبق و المعترض في سنة 2006، عرف إجمالي الدين الخارجي للجزائر، الذي سجل في 2015 أدنى مستوى له (3,02 مليار دولار)، ارتفاعا طفيفا ليصل 3,85 مليار دولار في نهاية سنة 2016.

بلغ قائم الدين الخارجي متوسط و طويل الأجل 1,86 مليار دولار في نهاية 2016، مقابل 1,2 مليار دولار في نهاية 2015. يرجع هذا الارتفاع الطفيف لمستوى الدين الخارجي متوسط و طويل الأجل إلى (أولا) تعبئة 991 مليون دولار في سنة 2016، المكونة أساسا من الإستدانة لدى البنك الإفريقي للتنمية، (ثانيا) سداد أصل قدره 309 مليون دولار و (ثالثا) تأثير التقييم لصالح الجزائر (16- مليون دولار) على قائم الديون في 2015، بعد انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار في سنة 2016.

أما قائم الدين الخارجي قصير الأجل، الذي يتجاوز قائم الدين متوسط و طويل الأجل للسنة الثالثة على التوالي، فقد ارتفع بشكل طفيف في 2016 ليصل 1,99 مليار دولار، مقابل 1,82 مليار دولار في نهاية 2015. تتكون هذه الديون قصيرة الأجل، أساسا من القروض المنوحة للعديد من الأعوان الإقتصاديين المقيمين وارداتهم من السلع و الخدمات.¹

3- المالية العامة:

نجم عن الارتفاعات في الإيرادات خارج المحروقات ب 1067,4 مليار دينار (%74,5+)، وبدرجة أقل في إيرادات المحروقات (238,2+ مليار دينار)، خلال السادس الأول من سنة 2017 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016، المتزامنة مع إنخفاض النفقات العمومية ب 223,8 مليار دينار (-%5,5+)، عجزا في الميزانية قدره 254,5 مليار دينار (384,1 مليار دينار بالنسبة للرصيد الإجمالي للخزينة العمومية)، مقابل عجزا ب 1783,7 مليار دينار في السادس الأول من سنة 2016 (1769 مليار دينار بالنسبة للرصيد الإجمالي للخزينة العمومية). في حين ، يجدر بالذكر أنه لم يتم إدراج، في الإيرادات خارج المحروقات في جوان 2016، الأرباح المقدرة ب 610 مليار دينار، المدفوعة من طرف بنك الجزائر، بينما تم تسجيل الأرباح المدفوعة في 2017 في هذه الإيرادات إلى غاية جوان 2017.

هكذا نتج الارتفاع القوي في الإيرادات خارج المحروقات إلى غاية جوان 2017، أساسا عن ارتفاع الإيرادات غير الضريبية، منها أرباح بنك الجزائر المدفوعة للخزينة العمومية و التي بلغت 920 مليار دينار.

أخيرا وكما كان متوقعا، نفذ تماما في السادس الأول من سنة 2017، صندوق ضبط الإيرادات، الذي كان قائمته يبلغ 740 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016. كان هذا الصندوق يهدف إلى وضع قيد التنفيذ، سياسات مالية ظرفية تتصدى لانعكاسات التوجه التنازلي لأسعار المحروقات. لكن الإنخفاض

¹ Banque d'Algérie, rapport annuel 2016, évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2017.

القوي لأسعار البترول و مدته، المترافق مع المستوى المرتفع للنفقات العمومية، عجل من تآكله الكلي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى منتصف 2017.¹

4- الوضعية النقدية:

ترابطا مع العجوزات المعترضة للأرصدة الإجمالية لميزان المدفوعات (تقلص الاحتياطي النقدي)، كان نمو الكتلة النقدية (M2) ضعيفا جدا في 2015 و 2016 (0,13% و 0,82% على التوالي).

على عكس سنتي 2015 و 2016، ارتفعت الكتلة النقدية (M2) بـ 4,27% خلال السادس الأول من 2017 (4,8% بالنسبة لـ M2 خارج ودائع قطاع المحروقات)، خص هذا الارتفاع في السيولة النقدية و شبه النقدية الكلية، سويا كل من التداول النقدي (3,66%) و الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف (5,90%) و مراكز السكوك البريدية (11,36%) و الودائع لأجل (3,83%)، حيث أن على مستوى المصارف، تمثل الودائع تحت الطلب 46,33% من إجمالي الودائع تحت الطلب و لأجل (خارج الودائع كضمان) و تمثل الودائع لأجل 53,67%. من جهة أخرى، و للمرة الأولى منذ نهاية 2014، لم ترتفع حصة التداول النقدي في الكتلة النقدية M2، بل انخفضت قليلا، منقلة من 32,55% إلى 32,36% (-0,6%). للتذكير، انتقلت هذه الحصة، في غضون سنتين، من 26,73% في نهاية 2014 إلى 32,55% في نهاية سنة 2016.

بالمثل، حسب القطاع القانوني، خارج قطاع المحروقات، أين انخفضت الودائع تقريبا بـ 10%， خص الارتفاع في إجمالي الودائع على مستوى المصارف، سويا كل من ودائع القطاع الاقتصادي العمومي خارج المحروقات (8,28%) و ودائع القطاع الخاص و الأسر (3,66%). حسب الهيكل، إن حصة القطاع الاقتصادي العمومي و حصة القطاع الخاص و الأسر في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف (3952,5 مليار دينار)، متساوية تقريبا (43,8% و 43,6%). بينما بالنسبة للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف (4578,0 مليار دينار)، تمثل حصة القطاع الخاص و الأسر تقريبا ثلاثة أضعاف تلك الخاصة بالقطاع الاقتصادي العمومي (3338,4 مليار، مقابل 1145,9 مليار دينار). تسمح دراسة مقابلات الكتلة النقدية (M2) بتحديد العمليات التي تؤثر على تطورها و كذا تطور السيولة المصرفية.

ترابطا مع عجز الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات و في وضعية إستقرار نسبي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، إنخفض صافي الموجودات الخارجية (احتياطات الصرف عبر عنها بالدينار) بـ 8,8% في السادس الأول من سنة 2017 (تقلص الاحتياطي النقدي).²

¹ التوجهات النقدية و المالية خلال السادس الأول من سنة 2017، ص: 05.

² التوجهات النقدية و المالية خلال السادس الأول من سنة 2017، مرجع سابق، ص: 13-14.

المبحث الثاني: مخاطر عودة الجزائر إلى المديونية الخارجية وسبل تحسين رصيد ميزان المدفوعات

إن الاقتصاد السليم هو الذي لا ينهار بسهولة أمام الأزمات بل يبحث عن حلول لها و هذا ما جرى مع الأزمة المتعلقة بالدين الخارجي فقد كان سببها عجز ميزان المدفوعات لذا وجب إيجاد حلول تتطرق من هذا السبب.

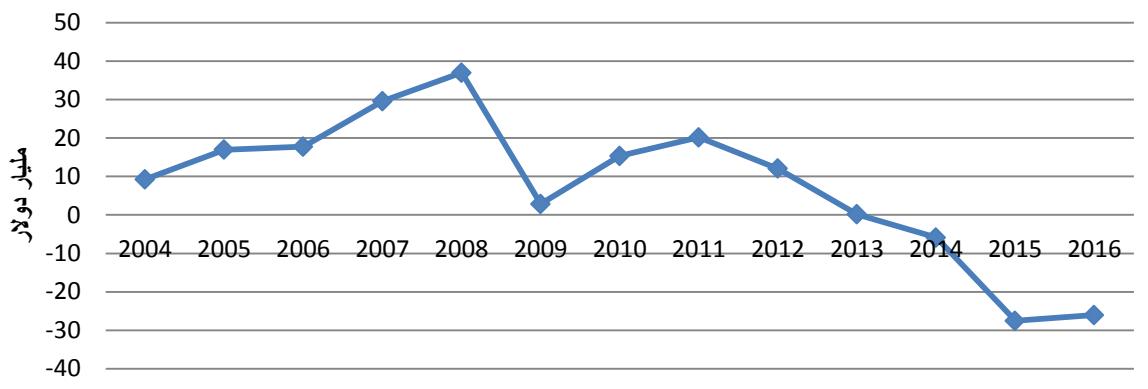
المطلب الأول: طبيعة مخاطر العودة إلى المديونية الخارجية

إن السبب الرئيسي الذي جعل الجزائر تلجأ سابقاً إلى الدين الخارجي هو ما شهده ميزان المدفوعات من عجز دائم، لذا سنركز على دور هذا الأخير في تشكيل خطر العودة إلى المديونية الخارجية. يُعرف ميزان المدفوعات بأنه "بيان يسجل قيمة الحقوق و الديون الناشئة بين دولة معينة و العالم الخارجي، نتيجة قيام جميع أنواع المبادلات الاقتصادية، التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة و المقيمين في الخارج، خلال فترة معينة إنفق على تحديدها سنة".¹

وإذا أخذنا الفترة 2004-2016 نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر شهد ارتفاعاً من 9.25 مليار دولار سنة 2004 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008 بفعل تحسن رصيد الميزان التجاري الناتج عن ارتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات بدوره عن ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة. وفي سنة 2009 انخفض رصيد ميزان المدفوعات إلى 2.839 مليار دولار نتيجة انخفاض رصيد الميزان التجاري الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات بفعل انخفاض أسعار النفط بسبب أزمة الرهن العقاري الأمريكية التي تحول إلى أزمة عالمية. إلا أن أسعار النفط سرعان ما عاودت الارتفاع وعاد رصيد ميزان المدفوعات إلى الارتفاع سنوي 2010 و 2011 إلى 15.326 مليار دولار و 20.141 مليار دولار على التوالي. ثم عاود الانخفاض في السنتين المواليتين إلى 12.057 مليار دولار و 0.134 مليار دولار على التوالي. وبداية من سنة 2014، وهي السنة التي شهدت نشوء الأزمة النفطية، بدأ ميزان المدفوعات يشهد رصيداً سلبياً بـ 5.881 - 27.5881 - 26.031 مليار دولار و 2014، 2015 و 2016 على التوالي.

¹ عبد الكريم جابر العيساوي: "التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر و التوزيع 2011، ط : 2، ص: 233.

الشكل رقم (04): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2004-2016



المصدر: من إعداد الباحثتان إستناداً إلى:

(معطيات من 2004 إلى 2008) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في سبتمبر 2009.

(معطيات من 2009 إلى 2013) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014.

(معطيات من 2014 إلى 2016) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في سبتمبر 2017.

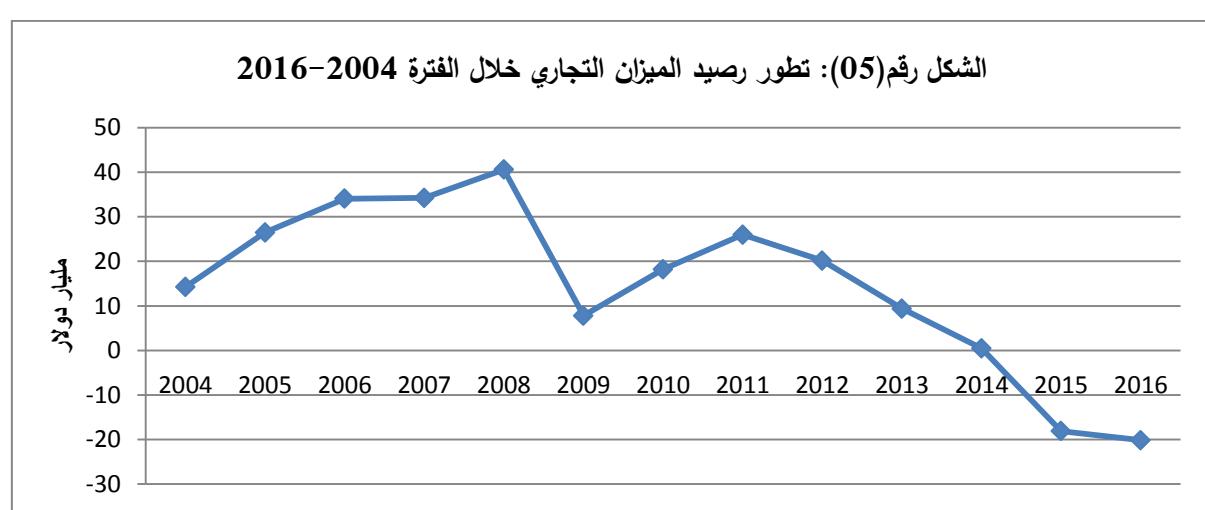
و يعتبر الميزان التجاري أهم مؤشر في ميزان المدفوعات.¹ ويسمى كذلك بالحساب التجاري و يضم كلًا من ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة.²

وقد عرف رصيد الميزان التجاري تطورات كبيرة خلال الفترة 2004-2016. حيث شهدت الفترة 2004-2008 إرتفاعاً كبيراً في الرصيد من 14.27 مليار دولار إلى 40.60 مليار دولار وهذا بفعل إرتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات الناتج عن إرتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة. وفي سنة 2009 إنخفض إلى 7.784 مليار دولار ثم عاود الإرتفاع في السنين اللاثتين بـ 18.205 مليار دولار و 25.961 مليار دولار على التوالي ثم إنخفض بعدها إلى 9.384 مليار دولار سنة 2013. وفي سنة 2014، وهي سنة بداية نشوء الأزمة النفطية، إنخفض رصيد الميزان التجاري إلى حوالي نصف مليار دولار، ليتحول الرصيد بعدها إلى رصيد سالب بـ 18.083- مليون دولار و 20.127- مليون دولار سنتر 2015 و 2016 على التوالي.

¹ محمد أمين لزعر: "الدول العربية وتغطية الصادرات"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المئة و الخامسة و الثلاثون- 2017، ص: 9.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك: "الآثار الاقتصادية للإستثمار الأجنبي" دار الفكر الجامعي، ط:1، 2007، ص: 197.

الشكل رقم(05): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2004-2016



المصدر: من إعداد الباحثتان إستناداً إلى:

(معطيات من 2004 إلى 2008) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في سبتمبر 2009.

(معطيات من 2009 إلى 2013) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014.

(معطيات من 2014 إلى 2016) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في سبتمبر 2017.

وبالرغم من العجز الذي أصبح يميز ميزان المدفوعات إلا أن الجزائر لم تلجم إلى الإستدانة الخارجية لتمويل هذا العجز بالنظر إلى الاحتياطي النقدي الهام التي تم تكوينه خلال السنوات السابقة نتيجة ارتفاع أسعار النفط والذي أسهم بصورة كبيرة من خلال إستخدامه في إستبعاد خيار اللجوء إلى خيار الإستدانة الخارجية.

الجدول رقم(19): قيمة الديون الخارجية خلال الفترة 2014-2016 بالمليار دولار أمريكي

السنة	2016	2015	2014
الدين	3,849	3,020	3,735

المصدر: من إعداد الباحثتان إستناداً إلى:

بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في سبتمبر 2017.

الجدول رقم (20): تراجع إحتياطيات الصرف خلال الفترة 2004-2016 بالمليار دولار

السنة	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	الرصيد
	114,138	144,133	178,938	194,012	190,661	182,224	162,221	148,910	143,10	110,18	77,78	56,18	43,11	

المصدر: من إعداد الباحثتان إستناداً إلى:

(معطيات من 2004 إلى 2008) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في سبتمبر 2009.

(معطيات من 2009 إلى 2013) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014.

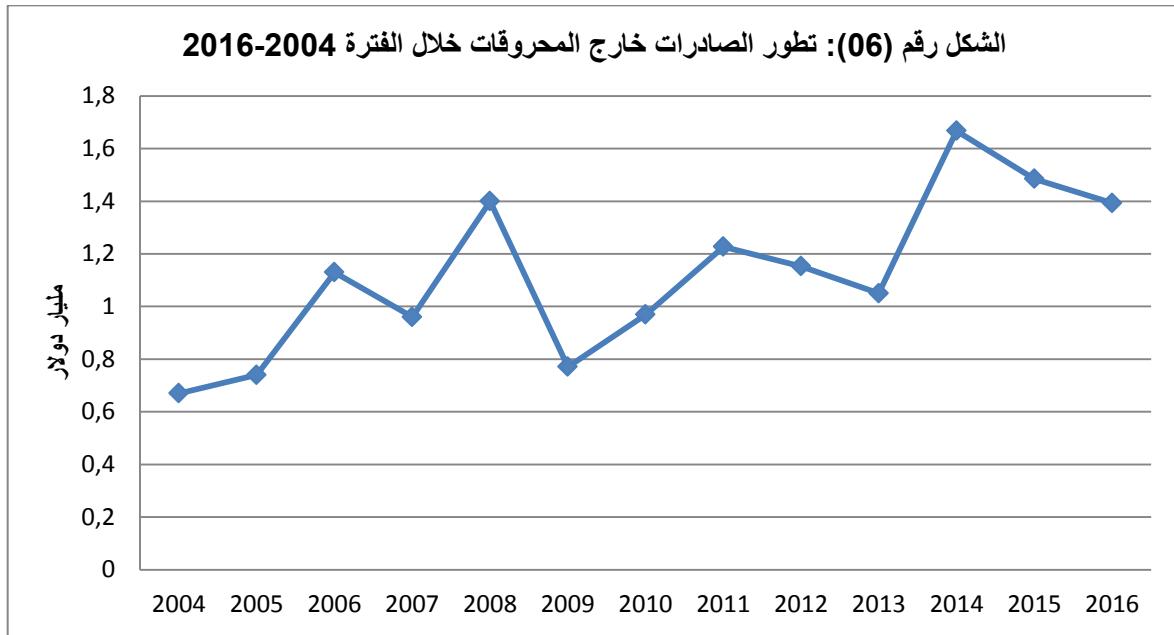
(معطيات من 2014 إلى 2016) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، طبع في سبتمبر 2017.

المطلب الثاني: سبل تحسين رصيد ميزان المدفوعات

رغم أن ميزان المدفوعات له العديد من البنود إلا أنها ستنتطرق إلى بنددين هامين فيه من أجل إيجاد حلول شبه جذرية للمديونية الخارجية ألا وهما تشجيع الصادرات خارج المحروقات ذلك من أجل ترقية و تحسين الميزان التجاري و كذا التطرق إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي لتحسين و رفع حساب رؤوس الأموال.

الفرع الأول: تشحيم الصادرات خارج المحروقات

إذا إخذنا الفترة 2004-2016 نلاحظ إرتقاباً في قيمة الصادرات خارج المحروقات من 0.67 مليار دولار إلى 1.393 مليار دولار، ورغم هذا الإرتقاب فإن نسبة ما تمثله هذه الصادرات في الصادرات الكلية تبلغ فقط 4.75%.



المصدر: من إعداد الباحثتان إستنادا إلى:

(معطيات من 2004 إلى 2008) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي و النقطي للجزائر، طبع في سبتمبر 2009.

(معطيات من 2009 إلى 2013) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقطي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014.

(معطيات من 2014 إلى 2016) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي و النقطي للجزائر، طبع في سبتمبر 2017.

وبالنظر إلى هذا الضعف، لا بد من ترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة من طرف القطاع الخاص، للمساهمة في تحسين قيمة الصادرات الكلية وبالتالي رصيد الميزان التجاري ومنه رصيد ميزان المدفوعات.

ولعل ما يسجل من إنخفاض في مساهمة القطاع الخاص في المبادرات التجارية خارج المحروقات بنسبة لا تتجاوز 3 بالمئة من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى الخارج، يستدعي إعادة النظر في السبل الكفيلة بتطوير هذا القطاع و تسهيل نشاطه على المستوى المحلي في البداية من خلال دعم تسييره بجملة من التنظيمات و اللوائح و القوانين تستقطب الإستثمارات الأجنبية و تشجع المحلية، وهو ما يكفل نمو هذا القطاع و زيادة مسانته في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، و يمكن إجمال أهم السبل الكفيلة بزيادة فاعلية هذا القطاع و الرفع من تنافسيته من خلال ما يأتي:

- ضرورة بقاء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الخاصة على إطلاع شامل حول الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات المستحدثة فيها و محاولة الإستقرار في تلك الأسواق حتى لا تتعرض منتجاتها للمنافسة الحادة و التخلف التكنولوجي و هذا ما يجرها إلى الكساد.

- يستحسن للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية في القطاع الخاص الاعتماد على الكفاءات و المهارات المحلية للجزائر، و كذا مواردها البشرية لإنكشاف تكنولوجيا حديثة و تحصيلها و البحث في تطويرها للخروج من التبعية.
- تكثيف تعبئة و تغليف السلع المعدة للتصدير من طرف الخواص بحسب وسيلة النقل المستخدمة لنقلها.
- إنشاء هيئة على مستوى جميع مؤسسات القطاع الخاص تأخذ على عاتقها مهام إيداع و تقديم منتج يتحلى بجميع المواصفات و مقاييس الجودة التي تتواجد في المنتجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير لجعل المنتج لا يتأثر بالتكلف الناجمة عن استخدام الجودة، من دون أن ننسى المساعدات المالية التي يجب أن تقدمها الهيئات المصرفية.
- إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الإقتصادية الخاصة من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل.
- تأسيس وكالات تجارية تقوم بما تقوم به الممثليات التجارية و الدبلوماسية، و التي تهدف أساسا إلى ترقية القطاع التصديرى الجزائري للخواص.
- تأسيس معاهد مكلفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل إليها مهمة اختيار الطريقة المثلثة لبيع المنتج الجزائري و إيصاله إلى الأسواق الخارجية مصمما بحسب أذواق المستهلكين الأجانب مع متابعة نوعيته، كما تقوم بحساب نسبة الخسارة المحتملة.
- يجب على المؤسسات الجزائرية العاملة في القطاع الخاص أن تحاول جاهدة تسليم البضائع سليمة، و في الظروف الحسنة التي يفرضها المستورد الأجنبي بالإضافة إلى إحترام مواعيد التسليم، و هذا كله بغية ترك إنطباع جيد لدى المتعاملين الأجانب.
- تكثيف القانون التجاري بما يخدم مصالح المصدرین الخواص و يساعدهم على إقتحام الأسواق الخارجية.
- إيجاد قانون موحد يعلو جميع القوانين و التشريعات الوطنية، و ينظم جميع المعاملات التجارية و الإستثمارية الدولية، بما يساهم في إستقطاب الإستثمار الأجنبي و يشجع الإستثمار الخاص.
- يجب على الدولة أن تقوم بمتابعات مالية مستمرة للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، و كذلك تغطية المخاطر من جهة، و وضع تسهيلات للبنوك من أجل مساندة المصدرین الخواص و وصولهم للهدف المرغوب فيه من جهة أخرى.
- تسهيل آليات العمل بين البنوك و المؤسسات المصدرة النشطة في القطاع الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة إلى التمويل الموجه للتصدير مع تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة له.
- تسويق عمل البنوك و شركات التأمين في مجال التصدير من أجل تخفيض عبء التمويل على المصدرین الخواص و كذا التأمين، و البحث، و الترويج...إلخ.

- إقامة نظام جبائي ملائم و مشجع لتطوير القطاع التصديرى الجزائري.
- إجراء دراسات و بحوث متعلقة بالأسواق الخارجية، المنتوجات المنافسة، الأسعار...إلخ، و تقييمها، ما يساعد على إمكانية التصدير، و كذلك المشاركة في المعارض و الصالونات المقامة في الخارج.
- العمل على تسريع الإجراءات الجمركية و تخفيتها قدر المستطاع لدى استيراد المواد الأولية المعدة للإنتاج أو تصدير السلع إلى الخارج، خاصة لمسيري القطاعات النشطة في مجال الخصخصة.¹

الفرع الثاني: تشحيم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية و واحدة من أكثر أشكال الاستثمار جدلاً في الأوساط الاقتصادية و السياسية نظراً للآثار الناشئة عنه سواء للمستثمر أو لما أملته الدول المستضيفة من تحقيقه لآثار المرغوبة و تحريك عجلة التنمية في إقتصادياتها. و يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مستقلة سعياً وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و سياسية سواء لهدف مؤقت أول لأجل محدد أو لآجال طويلة أو غير مباشر ملماً لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة أو عدة شركات.²

حيث شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً رئيسياً للتمويل في الدول النامية، كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فيها. و يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند إلى حد كبير، على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين لإمكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الاقتصادية.

و ثبتت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتقدمة له، و من تلك المنافع:³

- توفير مصدر متعدد و بشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برنامج و خطط التنمية.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية و رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي و خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و ذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقانة الحديثة و المطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.

¹ سفيان بن عبد العزيز: "دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/شتاء-ربيع، 2013، ص ص: 189-191.

² فريد النجار: "الاستثمار الدولي و التنسيق الغربي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 85.

³ حسان خضر الاستثمار الأجنبي المباشر-تعريف و قضایا-: سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 33، 2004، ص ص: 10-11.

- توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن المساعدة في تنمية و تدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة. وان كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط و شروط.
- تزكية المنافسة بين الشركات المحلية، و ما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الإحتكار و تحفيز شركات على تحسين نوعية الخدمات و المنتجات.
- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير لا سيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل إمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليل الواردات و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

و يبقى العنصر الأخير هو الأهم حيث أن بحثنا يتمحور حول كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات حيث يمكن له أن يؤثر بطريقة مباشرة على الدول المضيفة أثناء دخوله لها بزيادة حساب رؤوس الأموال ما يحسن من ميزان المدفوعات و يقضي على العجز فيه، أما بطريقة غير مباشرة حيث أن قيام الشركات متعددة الجنسيات سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي فيرفع من مستوى الصادرات و يقلص من مستوى الواردات، فيجعل من الميزان التجاري في حالة جيدة.

وبالنسبة للجزائر نلاحظ ارتفاع تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها خلال الفترة 2001-2016 من 1113.1 مليون دولار إلى 1546.0 مليون دولار. وبالرغم من هذا الارتفاع فإن نسبة ما تمثله هذه الإستثمارات من التدفقات العالمية تبلغ 0.09% فقط، و 0.22% من التدفقات إلى الدول النامية و 0.26% من التدفقات إلى إفريقيا.

الدول رقم (21): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 2001-2016

الوحدة: بالمليون دولار

الجزائر			القيمة	إفريقيا	الإconomicsيات النامية	العالمية	السنوات
من إفريقيا	من الاقتصاديات النامية	من العالمية					
5,33	0,51	0,14	1113,1	20888,1	216607,5	772782,6	2001
5,43	0,62	0,18	1065,0	19606,5	171859,2	594929,3	2002
2,40	0,31	0,11	637,9	26564,9	203894,7	558863,9	2003
4,17	0,33	0,13	881,9	21134,4	267304,7	697169,9	2004
3,04	0,34	0,12	1145,3	37656,7	339991,9	958515,8	2005
4,33	0,46	0,13	1888,2	43643,9	411896,3	1411171	2006
2,84	0,32	0,09	1743,3	61432,8	537893,9	1909234	2007
3,61	0,44	0,18	2631,7	72823,5	592713,0	1499133	2008

4,21	0,58	0,23	2753,8	65346,1	473892,7	1190006	2009
3,77	0,36	0,17	2301,2	61087,3	642689,7	1383779	2010
3,91	0,38	0,16	2580,4	66018,0	687511,2	1591146	2011
1,93	0,22	0,09	1499,4	77501,1	670998,1	1592598	2012
2,26	0,25	0,12	1684,0	74550,5	674658,2	1443230	2013
2,11	0,21	0,11	1506,7	71254,0	703780,4	1323863	2014
-0,95	-0,08	-0,03	-584,0	61494,8	752329,0	1774001	2015
2,60	0,24	0,09	1546,0	59373,0	646030,4	1746423	2016

Source : <http://unctadstat.unctad.org> (19/02/2018)

وكمؤشرات أخرى لنقييم واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر نلاحظ إنخفاض ما تمثله هذه الإستثمارات في التكوين الخام لرأس المال الثابت من 8.90% سنة 2001 إلى 0.82% سنة 2015، وهو نفس إتجاه نسبة تلك الإستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث إنخفضت من 2.02% إلى 0.93% خلال نفس الفترة.



Source : <http://unctadstat.unctad.org> (19/02/2018)

المصدر: من إعداد الباحثتان إستنادا إلى:

إن تلك المستويات المتبدلة من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر رغم كل الجهد المبذولة لتشجيعها تدل أن المناخ المناسب والواضح للمستثمرين الأجانب لم يتوفر بعد. فالخبراء الاقتصاديون اعتبروا أن هناك مفارقة كبيرة بين مسار الإستثمار الذي تفرض عليه قاعدة 49/51، وبين عمليات التجارة الخارجية والإستيراد بقاعدة 70% للشريك الأجنبي مقابل 30% للشريك الجزائري¹. و بالتالي فإن الإنطابع السائد هو تشجيع عمليات الإستيراد على حساب الإستثمارات، ناهيك عن الإجراءات البيروقراطية التي تعترض عملية الإستثمار على مستوى التمويل، العقار، الوثائق المطلوبة لإنشاء

¹ الجريدة الرسمية: قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المادة 58.

المؤسسات، و هو ما يدفع المؤسسات الأجنبية، عادة، إلى تفضيل العمليات التجارية و توجيه إستثماراتهم إلى دول أخرى.¹

و أحدثت قاعدة 51/49 الكثير من ردود الفعل. ففي حين يعتبر البعض أن هذه القاعدة تشكل عائقاً أمام مثل تلك الإستثمارات مثلاً هو الحال مع رئيس بعثة صندوق النقد الدولي زين زيدان الذي زار الجزائر و قال أن الجزائر مطالبة بالقيام بمجهودات أكبر لتحسين مناخ الإستثمار و تخفيض التضخم و التبعية للمحروقات. و أوضح أنه بالرغم من قيام الجزائر بالإصلاحات على عدة مستويات، إلا أنها مطالبة أيضاً بتحسين مناخها الاقتصادي، خاصة ما تعلق بالإستثمارات الأجنبية. و أكد أن من بين النقاط التي يجب على الجزائر أن تراعيها هو قانون 49/51 حيث نصت بتطبيق هذه القاعدة فقط على القطاعات الحساسة و إلغائها من القطاعات الأخرى للسماح باستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات. و أوضح أن دراسة مست 88 بلد قام بها البنك العالمي مؤخراً أثبتت أنه لا يوجد بلد في العالم سوى الجزائر يطبق مثل هذه القوانين على كل القطاعات.² واعتبر البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و العديد من المتعاملين، بأن هذه القاعدة أضرت بالعديد من المشاريع، خاصة في ظل صعوبة إيجاد الشريك الجزائري قادر على ضمان التمويل المشترك و التسيير و القدرة الإستيعابية المحدودة للشركات الجزائرية.³

وبصفة عامة ينبغي على الجزائر أن تحسن أكثر من مناخ الإستثمار فيها. ويفقصد بمناخ الإستثمار "جمل الأوضاع و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية، السياسية، المؤسسية و القانونية التي يمكن أن تأثر على قرار الإستثمار و على فرص نجاح المشروع الإستثماري في دولة ما و قطاع معين، و تعد هذه الظروف و الأوضاع عناصر متداخلة تؤثر و تتأثر بعضها البعض و معظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلاً أو تداعياً أو ضاغطاً جديدة بمعطيات مختلفة و تترجم محصلاتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال".⁴

ومن أبرز العوامل التي تساعده على تحسين المناخ الإستثماري وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر و التي ينبغي توفرها هي:

- 1- إتباع سياسة تحرر إقتصادي و زيادة دور القطاع الخاص و تشجيعه.
- 2- عدم تمييز في المعاملة بين الإستثمارات الوطنية و الأجنبية.
- 3- تقرير المزايا و الحوافز المشجعة للإستثمار سواء في صورة إعفاءات ضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسهيل المنتجات أو الخدمات الالزمة للمشروع الإستثماري.

¹ جريدة الخبر، العدد 7034، 4 أفريل 2013، ص:7.

² جريدة الخبر، العدد 6892، 12 نوفمبر 2012، ص:7.

³ جريدة الخبر، العدد 7034، 4 أفريل 2013، ص:7.

⁴ مناخ الإستثمار في الدول العربية 2011: تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، ص:15.

- 4- تسهيل تملك المشروعات الاستثمارية للأراضي و العقارات الازمة ل مباشرة نشاطها و تيسير إقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضيفة.
- 5- توافر البنية الأساسية و المرافق الأساسية الصالحة من طرق و موصلات و وسائل إتصال و غيرها و ذلك لتسهيل مزاولة النشاط الإستثماري.
- 6- توافر الإستقرار السياسي في الدولة المضيفة و إتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها.
- 7- التأمين الكامل للمشروعات الاستثمارية من المخاطر غير التجارية مع تقرير تعويضات الملائمة في حالة وقوع هذه المخاطر.
- 8- توفير البيئة الإدارية لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع و منح تراخيص البناء و التشغيل و بعد عن الروتين و المعوقات البيروقراطية المعرقلة لسرعة إتمام الإجراءات الحكومية.
- 9- خلق بيئة طيبة للسياسة العامة للدولة المضيفة الأمر الذي يجعل المستثمر الأجنبي يشعر بأن سياسات الدولة المالية و النقدية و الإقتصادية تتمتع بالإستقرار و بعد عن مفاجآت غير متوقعة.
- 10- توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر و أن تكون مقتراحاته إيزاء معوقات الإستثمار محل اعتبار لدى مسؤولين.¹

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك: "الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي" دار الفكر الجامعي، ط:1، 2007، ص ص: 92-93.

خاتمة الفصل:

إن ما يعيشه الاقتصاد الجزائري في الفترة الراهنة من أزمة بترولية خانقة حيث إنها رت أسعاره في الأسواق العالمية خلف العديد من الأضرار على هذا الاقتصاد و منها التأثير السلبي على ميزان المدفوعات الذي أصبح يعاني من عجز و الذي يعتبر أحد أسباب اللجوء إلى الإستدانة الخارجية. و يمكن اعتبار تشجيع الصادرات خارج المحروقات و تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة من بين أهم الحلول التي يمكن من خلالها القضاء على هذا العجز .

الخاتمة

خاتمة عامة:

أثبتت تجربة المديونية الخارجية أن لها إنعكاسات سلبية خطيرة على الدول المديونة و تعود أسباب هذه الظاهرة إلى العديد من العوامل. وعانت الجزائر سابقاً من أزمة مديونية خارجية خانقة كغيرها من الكثير من الدول وهذا بسبب العجز المستمر في ميزان المدفوعات، إلا أن ارتفاع أسعار النفط و تحسن إيرادات الصادرات و المحروقات ساعد الجزائر على تسديد مسبق لمديونيتها الخارجية مما أدى إلى إنخفاضها بصورة كبيرة إلا أن إنخفاض أسعار النفط مرة أخرى يثير القلق في ما يخص آفاق المديونية الخارجية.

اختبار الفرضيات:

بعد عرض هذا البحث والإحاطة قدر الإمكان لبعض جوانبه، يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كما يلي:

► **الفرضية الأولى:** تم التأكيد من صحتها فالمديونية الخارجية تتخطى على العديد من السلبيات على الدول التي تعاني من هذه نذير منها:

- تؤكد العديد من الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين المديونية الخارجية والإرتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار بالبلدان المدينة.

- ضعف قدرة الإستيراد للدولة نتيجة لارتفاع خدمة الديون الخارجية.

- الضغوطات الناجمة عن الالتزامات الخارجية للبلدان المدينة فضلاً عن مظاهر الفساد الإداري و هروب رؤوس الأموال.

► **الفرضية الثانية:** تم التأكيد من صحتها حيث إنخفضت المديونية الخارجية في الجزائر بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة للتسديد المسبق لها خصوصاً ما بين 2004 و 2006 وكانت سنة 2006 حاسمة حيث عرفت إنخفاضاً قوياً للدين العمومي الخارجي. وبلغت قيمة الدين الخارجي سنة 2016 حوالي 4 مليارات دولار بعد أن كان يبلغ 23,35 مليار دولار سنة 2003.

► **الفرضية الثالثة:** تم التأكيد من صحتها حيث تعاني الجزائر في الوقت الراهن من أزمة نفطية تمثلت في إنهيار أسعار النفط و إنخفاض إيرادات الصادرات النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري و هو مأدي إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات و هذا الأخير يدفع من دون شك للجوء إلى خيار الإستدانة الخارجية إلا أن رصيد الاحتياطي الصرف الذي تتمتع به الجزائر حال دون اللجوء إلى ذلك الخيار، في المقابل فإن إستمرار العجز في ميزان المدفوعات مع تأكيل إحتياطيات الصرف سيدفع من دون شك إلى ذلك الخيار إذا لم تتوفر الحلول اللازمة لاستبعاده.

النتائج:

بعد الدراسة والتحليل لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1) إن الاقتصاد الجزائري ركيزته الأساسية هي الصادرات من المحروقات و بالتالي يتتأثر بتنقلات هذه الصادرات و هو الحال الذي يعيشه في الوقت الراهن في ظل الأزمة النفطية الراهنة.

- (2) عانت الجزائر في فترة سابقة من أزمة مديونية خانقة إنعكس سلباً وبصورة كبيرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية. إلا أنه و بفضل ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية قامت الجزائر بتسديد مسبق للديون الخارجية مما أدى إلى تراجعها بصورة كبيرة.

- (3) بالرغم من عجز ميزان المدفوعات الذي كان أحد تداعيات الأزمة النفطية الراهنة إلا أن الجزائر لم تلجأ إلى المديونية الخارجية بالنظر إلى إحتياطي الصرف الضخم الذي تتمتع به.

- (4) على الجزائر أن تنتهج أساليب فعالة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات بعيداً عن الصادرات من المحروقات و من بين هذه الأساليب تشجيع الصادرات خارج المحروقات و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

التوصيات:

- بعد تحديد أبرز النتائج المستخلصة من هذه الدراسة يمكن إقتراح بعض التوصيات:
- 1) على الجزائر أن تعمل جاهدة و بشتى السبل على تقليص درجة إعتماد إقتصادها على إيرادات الصادرات من المحروقات و التي هي عرضة للنوبات من خلال تنويع إقتصادها.
 - 2) ضرورة توسيع دائرة حوافر استقطاب الاستثمار الأجنبي كوسيلة لتقادي اللجوء إلى خيار الاستدانة الخارجية بالنظر لقدرة الإستثمارات الأجنبية على تعويض قلة رأس المال.
 - 3) بالرغم من ارتفاع أسعار النفط في الوقت الحالي فوق عتبة 70 دولار (حتى كتابة هذه السطور) و وبالتالي ستحسن مختلف المؤشرات الإقتصادية من دون شك إلا أنه لا يجب التعويل على هذا الارتفاع بالنظر إلى إحتمال تكرر إنخفاض الأسعار مرة أخرى.
 - 4) تنويع مداخيل الإقتصاد الوطني و تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- (1) عبد الكريم جابر العيساوي: "التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر و التوزيع 2011، ط 2.
- (2) غازي عبد الرزاق النقاس: "التمويل الدولي"، دار وائل للنشر، الأردن، ط 3.
- (3) فريد النجار: "الاستثمار الدولي و التنسيق الغربي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
- (4) مجدي محمود شهاب: "الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية"، الدار الجامعية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.
- (5) مصطفى يوسف كافي: "الأزمة المالية الإقتصادية العالمية و حوكمة الشركات"، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط 1، 2012.
- (6) ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود: "المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب و الإستراتيجيات"، دار و مكتبة الكندي للنشر و التوزيع، ط 1، 2013.
- (7) نزيه عبد المقصود محمد مبروك: "الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي" دار الفكر الجامعي، ط 1، 2007.
- (8) وهيبة السليماني: "إدارة المديونية"، دار الإبتكار للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1 ، 2016.

الرسائل الجامعية:

- (1) بلعزوز بن علي: "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية" ، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2004.
- (2) رواح عبد الباقى: "المديونية الخارجية والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،2005/2006.
- (3) ريفي هشام: "التحرير الإقتصادي و أسواق العمل" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة باجي مختار - عنابة، 2014-2015.

التقارير:

- (1) بنك الجزائر:التقرير السنوي 2008، التطور الإقتصادي و النقدى للجزائر، طبع في سبتمبر 2009.
- (2) بنك الجزائر:التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي و النقدى للجزائر، طبع في نوفمبر 2014.

- (3) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي و النقيدي للجزائر، طبع في سبتمبر 2017.
- (4) بنك الجزائر ، المجلس الشعبي الوطني، "حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجهات سنة 2017" ، فيفري 2018.
- (5) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروл.
- (6) التوجهات النقدية و المالية خلال السادس الأول من سنة 2017.
- (7) صندوق النقد الدولي - 2015. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن - عوامل قصيرة الأجل و طويلة الأجل. واشنطن (إيريل).
- (8) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،مشروع تقرير حول :الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسادسي الثاني من سنة 1999، الدورة العامة 15، ماي 2000.
- (9) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: "مشروع تقرير حول:المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورو متوسطية" . الدورة العامة الخامسة عشر.
- (10) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع تقرير حول : الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسادسي الثاني من سنة 2003" ، الدورة العامة 24، جوان 2004.
- (11) مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات.

المجلات و الدوريات:

- (1) "إدارة الديون الخارجية" ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثلاثون- يونيو/حزيران، 2004.
- (2) بلعزيز بن علي: " انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العددان 30 و 31 خريف 2003.
- (3) حسان خضر: "الاستثمار الأجنبي المباشر-تعريف و قضايا-" ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 33، 2004.
- (4) سفيان بن عبد العزيز: " دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 / شتاء- ربيع، 2013.
- (5) قحابيرية آمال: "أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية" ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا - عدد 3.
- (6) محمد أمين لزعر : "الدول العربية و تنوع الصادرات" ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة و الخامس و الثلاثون - 2017.

7) الهاشمي بوجعdar: "أزمة المديونية الخارجية للجزائر ،أسبابها وأثارها" ، مجلة العلوم الإنسانية ،دار الهدى ، عين مليلة ،العدد 12، ديسمبر 1999.

الجرائد:

1) جريدة الخبر ، العدد 6892، 12 نوفمبر 2012.

2) جريدة الخبر ، العدد 7034 ، 4 أبريل 2013.

الموقع الإلكتروني:

<http://unctadstat.unctad.org> (19/02/2018) (1

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- 1) Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N9 décembre 2009.
- 2) Banque d'Algérie, rapport 2013, evolution économique et monétaire en algérie, octobre 2014.
- 3) Banque d'Algérie, rapport annuel 2016, evolution économique et monétaire en algérie, septembre 2017.
- 4) Rapport 2013 evolution économique et monétaire en algérie, octobre 2014.

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية

- 1) OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011.(<http://www.opec.org>).
- 2) OPEC Annual Statistical Bulletin 2015. (<http://www.opec.org>).
- 3) Opec Bulletin 1-2/15.
- 4) Opec Monthly Oil Market Report – January 2018.
- 5) Platts and direct communication, Opec Secretariat assessments,2016.
- 6) Revue MediaBanke, N°12, Bank Of Algeria, juin/juillet 1994.
- 7) Revue mediabanke, N76, Bank Of Algeria, fevrier/mars, 2005.